

القاهرة العثمانية بوصفها مدينة

دشئون البلديات ومشكلات المرافق ،

تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : زهير الشايب

على الرغم من أن سقوط العهد للملوكي عام ١٥١٧ قد أصاب القاهرة بالتدهور وجمال مكاتها تهبط من عاصمة لدولة إلى مجرد عاصمة لإقليم إلا أن نشاطها التجاري ومكاتها الثقافية ظللا بمثابة تمويض لها — ولو جزئياً — عن أضمحلال مكاتها السياسية ، فقد كانت — بشعبها البالغ عدده من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة — للمدينة الثانية في الإمبراطورية العثمانية في عصر كانت فيه استانبول — بسكنا للمبعائة أو الثمانمائة ألف — بلا جدال هي للمدينة الأولى في كل من أوروبا والشرق الأدنى .

أندريه ريمون Andre Raymond مؤرخ فرنسي ، وأستاذ للتاريخ بجامعة بوردو . حصل على الدكتوراه من كيرديج وله مؤلفات عديدة عن بلدان شمال أفريقيا . وجه اهتمامه أخيراً لدراسة للقاهرة العثمانية ، ونشرت له من قبل دراسات عديدة عنها ترجمت إلى العربية ونشرت جميعها بمجلتي الطليعة والمجلة . وهذه الدراسة هي البحث الذي قدمه إلى مؤتمر ألية القاهرة الذي عقد في أبريل ١٩٦٩ . يشغل حالياً منصب مدير للمعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق وقد انتهى من مؤلف كبير عن « تجار القاهرة وحرفيها في القرن الثامن عشر ، تقدم به لنيل درجة الدكتوراه من السوربون .

وبلا شك ، فقد كانت حالة القاهرة التي وجدها عليها الفرنسيون أثناء حملة بونابرت — بسبب الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية التي عرفتها المدينة في القرن الثامن عشر — أبعد ما تكون عن حال باريس التي كانت في تلك الفترة في قمة ازدهارها بالرغم من أن المدينتين كانتا — مائزتان — متكافئتين في القرن السابق. وقد كتب Jouvin de Rochefort حوالي عام ١٦٥٠ يقول : « إن إطلاق إسم « الكبرى » على القاهرة لم يأت اعتباطاً ، إذا نحن أخذنا في الاعتبار ليس فقط امتداد أسوارها القديمة ، بل أيضاً عدد منازلها وسكانها » كما كان يعتبرها « أكثر اتساعاً من باريس نفسها إذا راعينا ما يتغلغلها — وهذا صحيح — من مناطق خلاء واسعة في امتدادها هذا » ويختم كلامه مؤكداً أن تعداد سكان القاهرة يفوق تعداد باريس (١) .

وعلى هذا ، فإدارة شئون مدينة يمثل هذه الأهمية ، وضمان سير أجهزة البلديات بها على وجه طيب ، كانت تواجه حكام مصر بعشاً كل لم يكن باستطاعتهم إهمالها كلية في ظروف كانت تشغلهم فيها بوضوح مشكلات المحافظة على النظام داخل الإطار نفسه للحكومة الإقليمية .

أولاً : الإدارة الحضرية (إدارات المرافق)

سوف نلحظ أن أبرز سمات القاهرة العثمانية على الإطلاق — إذا نظرنا إليها من زاوية إدارتها المدنية — هي الغيبة شبه التامة للمؤسسات النوعية سواء منها ما يمثل للأنظمة الجماعية للشعب أو تلك التي تنشئها السلطات الحاكمة .

لكن ذلك ليس على الإطلاق مما يشير الدهشة ، إذ يجب ألا ننسى أن القاهرة في زمن المماليك كانت — كذلك — خالية تماماً من أية تنظييات لشئون البلديات ، وحتى نهاية المصور الوسطى لم تكن مسئولية الشئون العامة تدخل في اختصاص أية

إدارة حكومية أو أية تنظيمات أهلية . وهكذا ، فإن أمراء المالك الحاكين حين كانوا يتصدون لأمر من هذا القبيل ، إنما كانوا ينفذون ذلك مجرد اهتمامهم الخاص ، أو لشعور منهم بأواجب أو رغبة في اكتساب مسحة من الشرعية في عيون العامة والأهالي .

ومن جهة أخرى ، فإن عاصمة الإمبراطورية نفسها في العصر المملوكي لم تكن بأحسن حالا من القاهرة ، ويمكن أن نلحظ هناك بالمثل غيبة أية تنظيمات حقيقية للشئون البلدية والرفاق العامة وكذا تضارب الاختصاصات بين الحكومة المركزية وإداراتها .

إن هذه الظاهرة تمثل شيئا مستمرا في تاريخ المدن الإسلامية في الشرق الأدنى فليس الأمر إذن قاصرا على القاهرة وحدها .

١ — منظمات البلديات :

كانت التنظيمات للمهنية (الطوائف) وكذا منظمات الأحياء (الحارات) تشكل بنيات حضرية هامة ، لكنها مع ذلك لم تكن تشكل درجات حقيقية في سلم التنظيم الإداري كما أنها لم تكن أنظمة حضرية أصيلة .

(أ) الطوائف المهنية :

كانت الطائفة المهنية عنصرا أساسيا في الحياة المدنية ، فقد كانت تمثل — بالنسبة للسلطات — إطارا يمكنها من الإشراف على قرابة معظم الشعب العامل بالمدينة من صناع وتجار . وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث لا تستحق الوقوف عندها كثيرا فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية في المشاجرات التي تنشب بين أبناء طوائفهم ، وعندما ينظمون المفاضة ويماقبون المسيئين على ما يرتكبون من أخطاء فإنهم بذلك يساهمون في إدارة المدينة وفي حفظ النظام . وكانت الغرامات التي تجمع — نتيجة لوساطة الشيوخ هذه — تشكل مصادر مالية لا يمكن أن ننكر أهميتها لسلطات

القاهرة . وكان على الحكام أن يلجأوا لهذه الطوائف ولشيوخها عند حاجتهم لإنجاز بعض أعمال البناء أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن ثمة جهاز متخصص قد أنشئ من أجلها كمكافحة الحرائق على سبيل المثال .

وبصفة عامة ، فقد كانت الطوائف رابطة إدارية ، من تلك الروابط القليلة التي أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الرعية . وقد ظلت تلعب هذا الدور الهام إلى أن نجحت السلطات المصرية عند حوالي نهاية القرن التاسع عشر في أن تنشئ جهازاً إدارياً قادراً على الحلول محل هذه الطوائف ، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجد نفسها عاجزة عن خلق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما ، فقد كانت تجد نفسها ملزمة بالاجوء إلى نفس الوحدات التقليدية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتسكون لها بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الإدارية التي كان يتعين عليها القيام بها . . . وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم بتبليغ أوامر الحكومة إلى أعضاء طوائفهم .

ومع ذلك فإن الدور الذي كانت تلعبه الطوائف الحرفية في جهاز الإدارة العامة « كجهاز توصيل » تابعاً إليه السلطات ، لم يكن يخص بطريقة نوعية القاهرة كمجتمع حضري ، بل إن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك ، إذا نحن نظرنا للطوائف من ناحية للظهر الجغرافي ، فحيث أن معظم الحرف في القاهرة كانت تتركز في أطراف محدد من المدينة فقد كانت للطوائف المهنية في الناب قاعدة جغرافية بالنسبة التحديد تستمد إسمها أحياناً من إسم تلك الطائفة وإن كان الأمر ليس على الدوام صحيحاً في هذه النقطة ، فبينما نجد طائفة « لعمال حتى باب الشمرية » وأخرى « لتجار حتى النورية » ، نجد الأمر واضحاً بالنسبة لطائفة « بياهي النحاس بالقاهرة » إذ كان كل النحاسين في الواقع متجمعين في سوق يحمل نفس الإسم

وفي ضواحيه القريية، كذلك الأمر بالنسبة «لصناع الحيايم بالقاهرة» فكل الحيايمية بالقاهرة كانت علامتهم تقع بالقرب من باب زويلة (٦) وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة ما يتجمعون في حى واحد، هو غالباً شارع معين، وكما كان لنشاطهم مدح سائد وخاص أحياناً، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة للمهنية التي ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملاً إدارياً « عملياً » بالإضافة إلى اختصاصاتها المادية في المسائل الحرفية « كالأجور والأثمان . . » ويوحى بهذا للمنى أحد النصوص، وإن كان متأخراً نوعاً إذ يعود إلى زمن الاحتلال الفرنسى . فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيخ وتجار حى النورية (وهو أكبر سوق الأقمشة بالقاهرة) إلى بونابرت وقدموا تعهداً كتابياً بأنهم سوف يحفظون من الآن فصاعداً كل شوارع الحى من أى اضطراب أو شغب، وبأنهم سوف يبذلون كل عنائهم لردع كل من يسعى إلى الأمن، ووعدوا أيضاً بأن ياتقوا القبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام وبأن يرشدوا السلطات إلى التهرباء الذين قد يقيمون بالحى كما أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطرابات قد ينشأ في منطقتهم (٧). وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية أخذت على عاتقها طائفة ما القيام بها في منطقة نشاطها الاقتصادى .

ومع ذلك فإن هذا النص شديد التفرد، كما أنه صدر في ظروف غير عادية لدرجة شاذة حتى أننا لا نستطيع معها أن نعتبره سوى دليل على ما كان يمكن للطوائف للمهنية أن تلعبه من دور في الإدارة المحلية .

(ب) الأحياء :

كانت الخلية الأساسية للحياة للدينة في القاهرة تتمثل في الأحياء بأكثر مما كانت تتمثل في الطوائف، التي ظلت اهتماماتها مهنية على وجه الخصوص والتي

كانت منطقة نشاطها لا تغطي إلا جزءاً من حياة المدينة . ولكن يشار إلى الأحياء عادة باسم الحارات (حارة) ، وإن كنا نصادف أحياناً أسماء أخرى مثل « خط » و « درب » .

وقد وصف نيبور Niebuhr أحياء القاهرة بأنها « تتكون من عدد كبير من الشوارع الصغيرة ، ليس لها جميعاً إلا منفذ واحد ، تتصل عن طريقه بأحد شوارع المدينة الرئيسية » . فالحي إذن وحدة منفقة ، ترتبط فيما بينها عن طريق شبكة متدرجة من الطرق الهامة ، وأزقة تصب في حواري (عطفات — عطفة) وتؤدي بدورها إلى الشارع الرئيسى للحي (درب) . وهو الذى يسمى الحى عادة باسمه ، ويتصل فى النهاية بالشارع الكبير (شارع) غالباً عن طريق بوابة . وفى العادة لم يكن ثمة دكاكين فى الحارة ، وإن وجدت أحياناً ، فإنها تكون بالقرب من البوابة . ويقول نيبور Niebuhr « إن الأحياء تستخدم فى العادة كمقر لسكنى الصناع وغيرهم من السكان الفقراء الذين يعملون ، ليس داخل بيوتهم ، ولكن فى حوانيت صغيرة فى « السوق » أو على أطول الشوارع التجارية » (٨) .

وكانت كل من هذه الوحدات المنفصلة تضم عادة جماعة متجانسة نسبياً من الناس ، كعمال يمارسون نفس المهنة ، أو أناس تلتزم أصولهم لبلدة واحدة أو يدينون بنفس الدين (٩) .

ويميل رحالة القرن السابع عشر إلى اللبالة فى عدد حواري القاهرة فيذكر Thevenot رقم ٢٣٠٠٠ ثم لا يلبث أن يضيف أن هذا يبدو له رقماً مبالغاً فيه (١٠) . ولنا نستطيع أن نعتمد على تقدير معقول لعدد الحارات إلا عن طريق كتاب وصف مصر Description de l'Egypte كما أمكن عن طريق

الخريطة التي عملت للقاهرة في هذا الكتاب تحديد أماكن الحارات بدقة . وحسبها يذكر Jomard ، فقد كان يوجد بالقاهرة ٥٣ حياً نجد منها ٥٢ بالفعل في قائمة وصف مصر . ويتفق هذا العدد — على وجه التقريب — مع العدد الذي يمكن استخلاصه من قائمة مشايخ الحارات التي تضمنها وثائق أرشيف الحملة الفرنسية وهو ٥٨ شيخاً وهو رقم يمكن تنزيله إلى ٥٥ فقط إذا وضعنا في اعتبارنا أن ثلاثة من هذه الأحياء كانت منقسمة . ومع ذلك يبقى هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي إذ أننا — أثناء بحثنا في وثائق القاهرة — اكتشفنا ، مع أننا لاندهى أنه بحث تام وشامل — وجود ١٦ حارة لم يرد ذكرها في قائمة كتاب وصف مصر . ومن جهة أخرى فإن قائمة أرشيف الحملة الفرنسية شديدة الاختلاف مع القائمة التي يوردها كتاب وصف مصر ، وقد افان رقم ٦٣ الذي انتهينا إليه هو بدوره رقم غير دقيق ، والرقم الحقيقي لعدد الأحياء يقرب بلا شك من المائة مما يحمل متوسط عدد سكان كل حي ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة .

وليس من نافلة القول أن تقدم قائمة بهذه الحارات ، ذلك أن تحديد أماكنها على الخريطة قد يؤدي لنتائج هامة .

الأحياء التي ورد ذكرها في كتاب وصف مصر :

النصارى - الداودية - الصدايدة - للدباغ - الزرائب - العبيد - الأسمف
النصارى - الحنفى - حادين - النصارى - السقاين - السيد - الزباين - صدية -
الحمام - غيط المدنة - للناربة - باب القدر - اليهود - الصقالبة - للقراين -
زويلة - الشعراوى - الفرنساوية - الأفريج - النصارى - الحضري - الكفاروة
النصارى - الفوالة - النصارى - لساكت - قنطرة الدكة - النريب - الدراسة -
الفرن - الوسامة - الدويدارى - الأزهر - الولي - الجميدية - القليوبية -

البوز - الطوف - الصناعية - الخطابة - الحربية - زرع النوى - الرخبة - الروم
الزربية .

أحياء ورد ذكرها في وثائق أرشيف القاهرة :

الجمالية - درب الأحمر - عرب الأمدار - القبانة - البقلى - درب الحروفي -
كوم الشيخ - لامة - الجباله - درب السكرى - درب مصطفى بك - الحسينية .

وكانت الحارات الثلاث والمستون التى سبق ذكرها موزعة كما يلى : ٣٣٣ بالقاهرة
بمحدودها الفاطمية و ١٩ بالمنطقة الجنوبية و ٢٠ فى المنطقة الواقعة إلى الغرب و وراء
الخليج و أكثر من إ واحدة بقرية الحسينية . ويتفق هذا تقريباً مع توزيع السكان
الذين كانوا موزعين بلا شك بطريقة مماثلة بين مناطق القاهرة الثلاث بينما كانت
النشاطات الاقتصادية مركزة بالقاهرة (الفاطمية) .

ويتفق هذا مع للملاحظة التى أبدتها الرحالة وهى أن الحارة كانت مخصصة
للسكنى والدليل على صحة هذه للملاحظة أن عدد الحارات فى المناطق التى يتركز
فيها النشاط التجارى الكبير (كالثقبة بين باب الفتوح و باب زويلة و امتدادها حتى
طولون ، وكذا منطقة خان الخليلى فى باب الشمرية) كان قليلا . كما أن خريطة
الأسواق حيث كانت تتركز الطوائف المهنية أساساً تبدو وكأنها الصورة السلبية لخريطة
الحارات . كما أن معظم الحارات التى أمكن تحديدها على الخريطة كانت تقع عند
تخوم المدينة ، فى تلك المناطق التى استقرت فيها الأحياء الشعبية ، بينما يندر أن نجد
فى مقابل ذلك حارة واحدة بالقرب من « الأحياء الراقية » للمدينة : ضواحي
بركة الأزبكية و بركة الفيل ، وشواطيء الخليج ، وتمثل الأحياء الأفرنجية و المسيحية
شذوذاً عن القاعدة ، تفسره اللامع الخاصة لهذه الحارات وتلك الرفاهية للنسبية

لسكانها . كان يسكن هذه الأحياء — الشعبية — إذن كما لاحظ فيبيور Niebuhr
العناصر الفقيرة من الشعب من صغار الحرفيين وتجار التجزئة و«بورجوازية» للشايخ
والتجار الذين كانوا يقيمون في غالب الأحيان بمجوار مناطق الأسواق وحول
الأزهر .

وفي العادة كان لكل حارة باب (بوابة) يوجد عند مدخل الشارع المؤدى
إليها ، وقد ظل بعضها باقيا حتى الآن مثل بوابة حارة للبيضة التي أنشئت عام ١٦٧٣
هي والسبيل والوكالة المجاورين لها ، وهي عبارة عن قوس من البناء يعلوه صف من
الفتحات وينقله مصراع (خرفة) كبيرة من الخشب للقوى بموارض حديدية
وكان يحرس هذه الأبواب بوابون (بواب ، خفير) ، كان يصفهم الرحالة الأوروبيون
بسبب تخشيمهم الأسطوري بأنهم يمدون وكأنهم مقيدو القدمين كأي حصان جامع
بواسطة قيد مفتاحه بيد سكا الحارة حتى يكونوا مطمئنين من حراسته
لحارثهم (١٥) .

وفي العادة كان ثمة نقط للحراسة من بعض رجال الانكشارية تكفل نظام
حراسة الأحياء وهذه الأبواب — التي كان من السهل إغلاقها بأقفال
خشبية (ضبة) — لم تسكن في الحقيقة مخصصة للقيام بأي دور دفاعي أوقات الحرب
وإنما فقط لتأكيد الأمن الليلي بمنع تجول اللصوص الطارئين ، فما أن كان يحل
الليل حتى كانت تنلق أبواب العارات ، فكان على أولئك الذين يرغبون في التنقل
في تلك الساعة أن يحملوا الفوانيس . ولم تكن البوابات تفتح إلا لأبناء الحارة
نفسها ولزوارهم للمروفين منهم مقابل جمل متواضع للبواب . وكان هذا النظام يمكن
السلطات من مراقبة تحركات الأشخاص الذين ترقاب فيهم ، فمثلا ، ما أن شاع الخبر
عام ١٧٢٩ بأن بعض العسكر الماريين قد دخلوا درب المحروقي عن طريق القفز

وفي ضواحيه القريية، كذلك الأمر بالنسبة «لصناع الحيايم بالقاهرة» فكل الحيايمية بالقاهرة كانت علامتهم تقع بالقرب من باب زويلة (٦) وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة ما يتجمعون في حى واحد، هو غالباً شارع معين، وكما كان لنشاطهم مدح سائد وخاص أحياناً، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة اللهنية التى ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملاً إدارياً « عملياً » بالإضافة إلى اختصاصاتها المادية في المسائل الحرفية « كالأجور والأثمان . . » ويوحى بهذا للمضى أحد النصوص، وإن كان متأخراً نوعاً إذ يعود إلى زمن الاحتلال الفرنسى . فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيخ وتجار حى النورية (وهو أكبر سوق الأقمشة بالقاهرة) إلى بونابرت وقدموا تعهداً كتابياً بأنهم سوف يحفظون من الآن فصاعداً كل شوارع الحى من أى اضطراب أو شغب، وبأنهم سوف يبذلون كل عنائهم لردع كل من يسعى إلى الأمن، ووعدوا أيضاً بأن ياتقوا القبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام وبأن يرشدوا السلطات إلى التهرباء الذين قد يقيمون بالحى كما أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطرابات قد ينشأ فى منطقتهم (٧). وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية أخذت على عاتقها طائفة ما القيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى .

ومع ذلك فإن هذا النص شديد التفرد، كما أنه صدر فى ظروف غير عادية لدرجة شاذة حتى أننا لا نستطيع معها أن نعتبره سوى دليل على ما كان يمكن للطوائف اللهنية أن تلعبه من دور فى الإدارة المحلية .

(ب) الأحياء :

كانت الحلية الأساسية للحياة للدينة فى القاهرة تتمثل فى الأحياء بأكثر مما كانت تتمثل فى الطوائف، التى ظلت اهتماماتها مهنية على وجه الخصوص والتى

أيضا فعندما شيد الأمير يوسف لنفسه قصراً بالقرب من بركة القيل عام ١٧٧٧ وشق هناك شارعاً واسماً للمرور ، إحتاط لنفسه بأن أنشأ للقصر باباً سرى حصيناً (٢١) . وإذا كان الفرنسيون قد عملوا أثناء احتلالهم لمصر على إزالة أبواب الشوارع والحارات في القاهرة ، فإنهم كانوا يعملون ذلك لأسباب استراتيجية ، فقد كان وجود وسائل الدفاع الداخلى هذه يشكل أخطاراً جسيمة بالنسبة لحفظ النظام ، وذلك ما يؤكد بوضوح تلاحق الثورات بالقاهرة (٢٢) .

والآن ، لنا أن نقسّم إلى أى حد إذن كانت تلك الخلايا البشرية الأساسية للحياة في القاهرة تشكل أقساماً إدارية ؟ لقد كانت الحارات تخضع لسلطة شيوخ الحارات ، وكان يماون كلا منهم نقيب أو أكثر كما توضح وثائق الأرشيف . وهذه البنية تطابق نفس بنية الطوائف الحرفية ، ويمكن أن نفترض أن الحارة كانت بنية موازية لبنية الطائفة ، إحداهما تقوم على الحرفة والأخرى تقوم على مقر السكن وهما متكاملتان كما يبين ذلك بجملة توزيع الحارات على خريطة القاهرة . لم يكن إذن ثمة انفصال بين النظامين بل لقد كان هناك تكامل بينهما . فكان من الممكن أن يكون شيخ الحارة - أحيانا - هو نفسه شيخ الطائفة المسيطرة في الحي ، تلك مثلاً هي حال حجاج محمد شيخ البرادعية الذى كان في نفس الوقت - عام ١٧٧٧ - شيخاً للحارة الدراسة ، وحال حجاج موسى عام ١٧٩٨ حين كان شيخاً لطائفة النجارين وشيخاً لحارة العجالة في نفس الوقت (٢٣) .

وليس لدينا من المعلومات ما يجعلنا نعرف على وجه الدقة طبيعة الدور الذى كان يقوم به مشايخ الحارات . لقد دعوا - أثناء الاحتلال الفرنسى - إلى المساهمة الفعالة في حفظ النظام ، تلك هي المهمة التى أوكلها إليهم نابليون عام ١٧٩٩ حين غادر القاهرة للقيام بمهمته على سوريا ، وهذا ما يتفق مع الإلتزامات التى نقدها للشايخ

منذ قيامهم بإحصاء النفوس في ١٣١ أكتوبر ١٧٩٨. ومنذ ذلك الحين أصبحوا بمثابة ضامين للأهالي من أبناء أحيائهم ومستولين عن أى اضطراب قد ينشأ فيها. وعندما فكر الفرنسيون في عمل إحصاء للمولودين وللتدفين أوكلوا هذه المهمة إلى مشايخ الحارات ، تعاونهم في ذلك القابلات وللملحدين (٢٤) . هذا عن دورهم وقت الحملة الفرنسية ، لكن المعلومات التي لدينا عن القرنين السابع عشر والثامن عشر لا تسمح لنا إلا ببعض الاقتراضات عن وظيفة شيوخ الحارات . ويمكن الافتراض أن دورهم كان يماثل — بلا شك — التزامات رجل الشرطة من حفظ النظام ومراقبة العناصر للشبهة أو « الغريبة » ، وبحكم اتصالهم المباشر بالأهالي فقد كانوا في مكان يسمح لهم أن يلعبوا دوراً إدارياً . وهكذا فقد كانوا يدهون للاشتراك في نصفية تركات « الخاضعين لإدارتهم » وفي مقابل ذلك كانوا يحصلون على عوايد (أو خدمة) تعادل ٢ أو ٣٪ من مجموع التركة . وعموماً فإن مشايخ الحارات كانوا واسطة اتصال بين السلطة والرهايا وهو نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية كما سبق أن ذكرنا . ويجب أن ننظر إليهم في هذا الخصوص — بلا شك كأعيان وممثلين لأحيائهم أكثر من اعتبارهم مجرد أناس قائمين « بدور إداري » .

لكن هذه البنيات لم تتحدد ولم ينتظمها سلم إداري إلا في القرن التاسع عشر ، فعلى سبيل المثال لم يرد ذكر لشيوخ مشايخ الحارات إلا في عام ١٨٠٣ ، في مؤلفات الجبرتي .

وكانت هذه الأحياء في النهاية — كمقر مزدحم بالسكان — تعبر عن نفسها بمظاهرات دينية وجماعية ، ولا يمكن اعتبارها بحال أقساما إدارية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وسوف يكون من العبث في هذا المجال أن نتحدث عن شكل ولو ضئيل لإدارة ذاتية حضرية (لها اهتمام بالمرافق والبلديات) على نحو ما . لقد ظلت القاهرة بوصفها مدينة تدار من أعلا ، على يد السلطات الحاكمة .

لم يكن بالقاهرة العشمانية ما يمكن أن نعتبره إدارة ذات صبغة حضرية إلا
الوالى . أما المسئوليات التى تقتصل بالمجالين الأساسيين للدينة : مجال حفظ النظام
ومجال المرافق فقد كانت موزعة بين سلطات « أهلية » ما كانت لنتهم بالقاهرة على
وجه الخصوص إلا لكونها مقر الحكومة ، ولأن مشكلات التنظيمات المختلفة بها
كانت ذات أهمية خاصة .

١ — الباشا :

كانت السلطة التى فى حوزة الفرق العسكرية تخسف بجانبها سلطة ممثلة الباب العالى ،
ومع ذلك فقد طلت فى حوزة الباشوات وسائل عمل كافية ، كقيلة بأن تمكنهم
من أن يقوموا بدور مؤثر عندما يضطرب الأمن ويختل النظام بالقاهرة . ومهما
كانت محدودية تأثير تلك السلطات ، إلا أنهم ظلوا - من وجهة النظر هذه - هم
السلطة العليا التى على بقية « القوى » أن تعتمد عليها حق ولو كانوا فى واقع الأمر
يستخفون بها . وهذا ما كان يبدو بوضوح متزايد بدءاً من القرن السابع عشر .
وحيث أن المحافظة على النظام كانت تشغل هؤلاء الباشوات بالدرجة الأولى ، فقد
كانوا كثيراً ما يتدخلون لحل الصعوبات التى تهدد باضطراب النظام ، كما حدث
على سبيل المثال أثناء أزمات الأسعار وندرة المواد الغذائية التى أدت لكثير من
الحركات الشعبية . فى عام ١٦٧٨ عندما بلغ ثمن أردب القمح ١٨٠ نصف (فضة)
مما زاد السخط ، أمر عبد الرحمن باشا بأن يباع الأردب بـ ١٣٠ فقط ومع ذلك
انفجر الصياني وأشعلت الحرائق فى الدكاكين ومخازن الحبوب فى الرميّة ، وعندئذ
أرسل الباشا الزعيم لإعادة الهدوء ، لكن ذلك لم يؤد إلا إلى سقوط ١٣ قتيل .
والأمثلة على مثل هذا التدخل كثيرة .

أما فيما يخص القاهرة نفسها كمدينة ، فقد أولى الباشوات اهتماما بشئون المرافق
أكبر من اهتمام الأهالي أنفسهم بهذه الشئون إذ يبدو أن مثل هذه الأمور في ذلك
الوقت لم تكن تشغل بالهم . وعلى سبيل المثال ، فقد أمر محمد باشا (١٦٠٧ —
١٦١١) بإزالة نتوءات الأرض من كل شوارع القاهرة حيث كان تراكم الأتربة
والقاذورات قد أدى إلى مشاكل حقة . كما أمر مقصود باشا (١٦٤٢ — ١٦٤٣)
بحفز الخليج الحامى والخليج الناصرى اللذين تهددهما تراكم الطمي ، وبعد ذلك
بمدة أعطى محمد باشا — آخر — (١٦٥٢ — ١٦٥٦) أوامره إلى نظار المساجد
بالقاهرة بتغيير هذه اللباني مما جعل الناس يطاقون عليه اسم «أبى النور محمد»
كما ارتبط اسم حسين باشا (١٦٧٤ — ١٦٧٥) بترميم العيون التى تهدمت من
السكربرى القريب من الجيزة ، وأخيراً فإن محمد باشا — ثالث — (١٦٩٩ — ١٧٠٤)
هو الذى أمر بهدم الدكاكين والسقوف من الأسواق كي يوسع الشوارع وهو الذى
أمر كذلك بحفر أرض الشوارع وتسويتها . ولم يفتقر حماس الباشوات فى مجال
البلديات إلا فى القرن الثامن عشر وانتهى الأمر بانطفاء هذا الحماس نهائياً (٢٧) .

ب- اغوات الإنكشارية :

منذ بداية الاحتلال العثمانى لمصر — عهد السلطان سليم إلى أوجاق الإنكشارية
بمهمة حراسة المدينة والقائمة . وإلى تلك المهمة يعود سبب تسميتهم «مستعفظان» (أى
الحراس) تلك التسمية التى أصبح يشار بها إليهم فى مصر عادة ، فى الوقت الذى كان
يطلق عليهم فيه اسم يانيشاريا أو ينكشاريا (وبالتركية : ينيشرى) ونتيجة لهذه
للهمم للوكولة إليهم . كان على الإنكشارية أن يقووا من نفوذهم وسلطتهم لحسد
أصبحوا معه — عند حوالى نهاية القرن السابع عشر — العنصر العسكري والسياسى
السيطر فى مصر . وكان لقائدهم أغا مستعفظان الصدارة على قواد بحية الأوجاقات .

بل كان هو بالفعل قائد جيش مصر وكان من مهامه على وجه الخصوص أن يقوم بدور الشرطة في القاهرة وضواحيها (٢٨) .

وفيما بعد انتقلت السلطة الحقيقية في أوجاق الإنكشارية إلى يد كتنخدا (ملازم) الأوجاق . وإن ظل الأغا يحتفظ بسلطات البوليس التي سبق أن تولاها . وعند مجيء الحملة الفرنسية كان الإنكشاريون كايذ كرمارسيل Marcel يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن العام . وكان اغنام يقوم بمهام عسكرية وإدارية وكان يقوم على وجه الخصوص بدور الشرطة في المدينة في كل الشئون التي لا تخضع لسلطة المحتسب الذي لم تكن اختصاصاته لتتعدى القيام بدور الشرطة في شئون التجارة . أما اختصاصات الأغا فقد امتدت لتشمل الأشقياء من كل نوع واللصوص ، والمهارات والذين يبيعون الخمر سراً أو يقومون بما يسمى صفو الأمن (٢٩) وبصفة عامة فقد كان أغا الإنكشارية يمارس دور شرطة النهار بينما كان الوالي يقوم بدور الشرطة الليلية .

وقد أدت تلك السلطات التي حازها الأغوات في مجال الأمن ، والتي كانت تزيد كثيراً وقت الأزمات ، حين كانت الحكومة وقتها تعطيهم نوعاً من التفويض العام بالسلطة ، أدت إلى أن يتدخل هؤلاء المسئولون الكبار في شئون بلديات ومرافق القاهرة . ويمكن أن يوضح لنا ذلك تلك العلاقات التي كانت قائمة بين الأوجاق والطوائف الحرفية بالإضافة إلى سيطرة الأوجاق على عدد من هذه الطوائف منافساً بذلك المحتسب . فعندما أوكل إلى أغا عام ١٧٠٣ — بتكليف من السلطات العليا — حمل المصائب الناجمة عن الأزمة النقدية وندرة المواد الغذائية اتهم هو تلك السلطات للطائفة التي خوات له ليوجه اهتمامه إلى مشا كل «لرور» في شوارع المدينة فأمر بإزالة الأتربة التي تراكت والتي بلغت طوال ذراعين في بعض الجهات كما أمر بإزالة « مصاطب الدكاكين » التي تعوق الطريق . وهكذا حصل عام ١٧١١ على

نفس التفويض مرة أخرى وبسبب أزمة «سياسية» هذه المرة فقد عمل هذا الأغا نفسه على تنظيف الشوارع وغسل للنشئات العامة (مآذن للأجد — الأسيطة — — المدارس . . .) كما توجه إلى المناطق التي دارت بها المعارك التي تسببت في هدم الكثير من المباني . وأمر بإزالة الأنقاض وإعادة بناء ما تهدم . وكان للرعب الذي توحى به شخصية القوية أثره مما جعل أوامره مطاعة على الفور . ولم يكن عند قرب نهاية القرن . ومع اضطهاد الانكشارية ، كان من الواضح أن هذا النوع من التدخل قد أصبح نادرا ، وقد لاحظ الجبرتي وهو يشير إلى المباني التي شيدت بالقرب من بولاق — في فترة طي بك — وإلى الإهمال الشديد من جانب الأهالي الذين كانوا يلقون بالفضلات في النيل مما كان يهدد بتغيير مجراه أن آخر حاكم شغل نفسه بهذه المسائل هو الرحمن باشا أغا مستحفظان وأن أحدا بعده لم يبق بالاعلى الإطلاق لهذه الأمور لدرجة أن الطرق التي كانت تؤدي إلى بولاق ، انتهى بها الأمر أن سدت تماما بسبب ما تكسب فيها من فضلات . ومع ذلك فإننا نعود لرى سالم أغا عام ١٧٨٦ يأمر بإعادة فتح بوابة جامع السلطان حسن للطلبة على سوق السلاح . وهي البوابة التي ظلت مغلقة منذ أحداث ١٧٣٦ مما كان يضطر للصليين أن يذهبوا عن طريق الرميطة كما أمر بهدم الكاكين والمباني الطفيلية التي كانت قد قامت هناك (٣٠) .

٣ - الوالى .

كانب وظيفه والى القاهرة — والذي كان يسمى أيضا زعيم (وبالتركية صوباشى) أقل مرتبة من الأغا ، ومع ذلك فإن الساطة التي كان يحوزها كانت لها مسحة حضرية (أى ذات صلة بشئون للرافق والبلديات) محصورة داخل القاهرة وكان الوالى يعين — فى الواقع — من قبل الأغا الذى يمهده إليه بمهمة الحرس على كافة الشئون البوليسية فى داخل القاهرة . أما بالنسبة لبولاق ومصر القديمة فقد كانت هذه الشئون من اختصاص «زعيمين» آخرين وكانت مهمة الزعيم على وجه الخصوص ،

لأننا أكد من أن حراسة مختلف الأحياء مؤمنة جيداً ، وأن النظام يسود المدينة .
وكان الوالى يقوم بجولات ليلية تميد إلى الأذهان جولات سلفة في العصر للملكى
« والى الطوف » الذى كانت اختصاصاته تماثل نفس اختصاصات الوالى التركى .
وكان من سلطة الوالى أن يعاقب المخالفين بالفرامات أو بمقوبات أشد ، لكن لم
يكن من حقه مطلقاً أن يصدر حكماً بالإعدام . وكان يصحبه فى جولاته النهارية
واليلية عدد من الجنود . وكان مخولاً أن يحصل بعض الموائد من الأفراد الداخلين
فى مجال سلطته ومن بين هؤلاء الفتيات اللاتى يحترفن البناء .

وكانت اختصاصات الوالى العادية تشمل على وجه الخصوص تنظيف ترعة القاهرة
ومكافحة الحرائق . وعند حدوث كارثة، كان الوالى يتوجه إلى مكان الحادث مع
ممثل عدد من طوائف مهنية معينة ، وبالذات « السقاين والهدادين » . وفى هذا
المجال أيضاً كان الوالى يقوم بنفس اختصاصات سلفه « والى الطوف » الذى
يشير إليه القرىزى مصحوباً « بالسقاين والنجارين والقصارين والهدادين » الذين
عليهم الدور فى الخدمة لمكافحة الحرائق اليلية بالمدينة ولإطفاء النار .

د - المحتسب

كانت وظيفة المحتسب أيضاً تتصل بشئون البلديات والمرافق، ولكن اختصاصات
المحتسب اقتصرت فى الفترة العثمانية على مجال الاقتصاد . وكان يخضع لرقابته عدد معين
من الطوائف الحرفية المتصلة بالنفـ ذاء . وكان المحتسب يراقب الأوزان والمقاييس
والأسعار فى الأسواق الرئيسية حيث تباع المواد الغذائية وكان يقوم بجولاته فى المدينة
فى شكل موكب مهيب لفت على الدوام أنظار الرحالة وكان يصحبه فى موكبه كثيرون
من بينهم على وجه الخصوص حاملو الموازين، وكان يوقـع المقوبات الجسدية على
المخالفين . ومع ذلك فإن مكانة المحتسب فى السلم الإدارى كانت بالغة التواضع وكذا

الدخول التي يحصل عليها من وظيفته تلك وقد أدى به فيما مضى إشرافه على أصحاب الطوائف إلى الاهتمام بمشاكل البلديات كتنظيف الشوارع وتأمين حرية المرور داخل الأسواق، ولكن اختصاصاته تلك في العهد العثماني أصبحت مجرد ذكريات جهد أحد المحتسبين النشطين - وهو معظني كاشف كرد - أن يمت فيها الحياة في عهد محمد علي - لقد أراد أن يجبر الأهالي على كس الأسواق ورشها بسفة دائمة وأمر بإضاءة الفوانيس على أبواب البيوت وبمطيق فانوس على باب واحد من كل ثلاثة دكاكين وقد أثارت هذه الأوامر وغيرها ممارسات قوية لحد اضطرابه الباشا أن يلزم موظفه النشط بالتزام الأمر السائد وبأن يقتصر على القيام فقط بنفس اختصاصات سابقه ٩٠

وعندما نأخذ في اعتبارنا ضعف هذا الإطار الحضري وعدم كفايته، فسوف نرى أن تلك الامتيازات - أو الأوضاع الخاصة - التي حصلت عليها بعض طوائف الشعب تسد - على نحو ما - كسباً للسلطات الحاكمة التي تخلصت بهذه الطريقة من أعباء كثيرة من المهام الإدارية التي كان عليها أن تقوم بها. لقد كان «الديميون» يخضعون لإشراف رؤسائهم الدينيين. كما كانت الجاليات «الأجنبية» كالناربية والأتركة والسوريين على سبيل المثال يخضعون بالمثل لمشايخ اختيروا بين بينهم، وكان الزعماء الدينيون وشيوخ الجاليات هؤلاء يلبسون - بين السلطة وتلك الأقليات - نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية وشيوخ الحارات؛ أي دور ضباط الاتصال بين السلطة والتنظيمات الحرفية والجغرافية القائمة، وكان هذا «الانفصال» عن ولاية السلطة الشرعية يمثل - إلى حد ما - نوعاً من الضمان لا يستهان به في أوقات كانت الأمور فيها مضطربة لحد اضطرت معه جماعات أخرى أن تحاول الحصول لنفسها على امتياز مماثل، فلهذا السبب، حاول رجال الأزهر أن يحصلوا على اعتراف بحق الأزهر - تلك «الكاتدرائية الإسلامية» - في معاملة

خاصة . ففي عام ١٧٧٧ - وعقبه حوادث وقعت بين بعض الأمراء وبينهم الطلبة
للنارية الذين كانوا مدعومين من الأزهر - طلب للشيخ أن يصبح مخطوياً على
الأغا والوالى والمجتبى منذ ذلك الوقت أن يمروا في حى الأزهر مما حقق للشيوخ
والطلاب امتيازاً حقيقياً أمام السلطات التى كانت تقوم بدور البوليس والإدارة
بالقاهرة . ولكن هذا الامتياز لم يخط بالاحترام إلا لمدة أيام (٢٣) ، ودأبوا
مافرى الأزهر بواصل محاولاته الحصول على إعفاء - ولو جزئى على الأقل - من
النظام العام حتى أن إدارة الحى - فى بداية القرن التاسع عشر - (الحسبة والأحكام
بخط الأزهر) أصبحت من اختصاص مئتين خاصين هأى ذلك الوقت كما يذكر
الجبرتى السيد أحمد الذى يقال له جندى للطبخ وابن أخيه . (٢٤) وهكذا بدأ
أن للدينة كانت تتحول إلى خلايا تتمتع كل منها باستقلال ذاتى .

ثانياً : الوظائف الحضرية (المتصلة بالمرافق والبلديات)

عندما نضع فى اعتبارنا هذا العدد الضئيل من الأجهزة المتصلة بشئون البلديات
- التى تستحق بالفعل هذا الوصف - فسوف يبدو لأول وهلة أن الفوضى كانت
تعم حياة المدينة . ومع ذلك فإن شئون البلديات كانت تؤمن عادة بفعل ميكانيزمات
ذاتية وشبه تلقائية فى غيبة تلك الإدارات المتخصصة .

١ - النظام العام

لم يكن تدخل الباشا وأغوات الإنكشارية فى شئون النظام العام أمراً طبيعياً
ممتاداً ، بل كان يحدث عادة فقط وقت الأزمات ، كحدوث فتنة داخل الجيش أو
تنازع بين القوى أو عند حوادث العصيان الشعبية . وكانت شئون البوليس العادية
تدخل فى اختصاص الأغا وكان يقوم بها نيابة عن والى ورجاله .

وكان الى الشرطة يقود جنود الانكشارية المتمركزين بالقاهرة للمحافظة على النظام . وكان يعجبه عدد منهم في جولاته . أما الباقون فكانوا موزعين على نقط صغيرة تنتشر في كل أنحاء المدينة . وكانت هذه النقط تحمل اسم تلق ويقودها صف ضباط برتبة بلوكباشى — وكان جندى الانكشارية الذى يخدم بها — وكان ذلك يتم بالدور فيما بينهم — يسمى نوبانجى . وكانت هذه النقط مكلفة على وجه الخصوص بضمان وتأكيد الأمن في أحياء المدينة (٣٥) .

وكان مركز بوليس القاهرة يوجد في قلب المدينة بجوار باب زويلة مباشرة . وهناك كان مقر سكنى الوالى بالقرب من سوق القوافين وهو سوق كبير منطى بناه رضوان بك اتجار الأحذية أمام باب زويلة . ويذكر كتاب وصف مصر أن في هذه المنطقة كان يوجد بيت الوالى وبوابة الوالى حيث كان يقوم بحراسته الجنود في شارع صغير يؤدي إلى قبة رضوان على الشمال عند المجرى من باب زويلة . وربما كان وجود الوالى قريباً من هناك هو الذى يفسر لنا كيف أن باب زويلة ظل للكان الذى كانت تنفذ فيه أحكام الإعدام حيث كانت تعلق رؤوس المشنوقين حسب تقليد — والحق يقال — بالغ القدم . وهناك علفت رأس آخر سلاطين المماليك طومان باى بعد مدة قصيرة من هزيمة مصر على يد العثمانيين . وفوق السور الحديدى لسبيل فرج بن برقوق، وفي عهد العثمانيين قفى كثير من المحكوم عليهم بالإعدام هناك آخر لحظات عمرهم سواء كانوا من كبار الشخصيات أمثال أحمد باشا « الخائن » بعد فشل تمرد ضد السلطان عام ١٥٢٤ وإبراهيم باشا الذى ذهب ضحية تمرد العسكر عام ١٦٠٤ وعلفت رأس كل منهما على باب زويلة — أو سواء كانوا مجرد أمراء أو عسكر لاقوا حتفهم نتيجة انتقامات ونزاعات داخلية ، أو مجرد أناس أدينوا من قبل « القانون العام » كتلك السيدة التى قبض عليها عام ١٨٠٢ لأنها سرقت ملابس من أحد الحمامات ، وقد شنت على الأخرى عند باب زويلة

(٣٦). وبلاشك فإن وجود الوالى فى هذه المنطقة — والذى خلف أثره على
طبوغرافية الحى عن طريقة حمام يسمى الوالى على سبيل المثال — يفسر لنا تلك
القسمية : « باب المتولى » التى أطلقت على باب زويلة إذ كان يطلق على قائد الشرطة
أحيانا اسم متولى الشرطة وهى التسمية التى نعتز على مثلها فى دمشق (٣٧). ويبدو
أن الفكرة التى تقول إن أصل هذه التسمية تعود إلى سبب دينى هو تقديس أحد
الأولياء (والى أو متولى القطب) كان يقيم هناك — يبدو أن هذه الفكرة لم تظهر
إلا فى القرن التاسع عشر كما أن (السكر كول) الذى أشار إلى وجوده على باشا مبارك
بجوار مسجد الطلائع عند بداية قصبة رضوان تجاه باب زويلة كان هو بلاشك أحد
البصمات التى تركتها إقامة الوالى على هذا الحى (٣٨).

وعلى العموم ، فإذا نحن نحينا جانبا فترات الاضطرابات السياسية التى أصبحت
أكثر تكرارا فى القرن الثامن عشر . فإنه يمكن القول أن النظام كان يبدو مستتباً
بطريقة مرضية لمدة تقرب من الثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، ومهما كانت
أخطاء هذه الشرطة التى تتهم أحيانا بالرشوة والفساد ، فإنها كانت فعالة لحد كاف ،
كما أن الاحتياطات المضاعفة التى أنبغت لمنع نشاط المصوص — وخاصة أثناء الليل —
(كإغلاق الحارات وجولات الوالى) قد هيئات لسكان القاهرة أمناً نسبياً . ولا يذكّر
مؤرخو هذه الفترة — وهم الذين يميلون إلى سرد الحكايات الطريفة من هذا
النوع — إلا بعض حوادث تعدد قليلة إذا ما قورنت بأحداث عام ١٦٤٢ حين وقعت للمدينة
خلالها فريسة لمصابات المصوص (المناسر) الذين عاثوا فى مختلف الأحياء دون
رادع يذكر . وعندما أمسكهم الناس تركهم الوالى يهربون مقابل رشوة . لقد كان
الأمر بشما لحد شاذ فقد نهب ٤٨ دكانا فى طولون مما تسبب فى خسائر
كبيرة ، وعندئذ ذهب التجار للتماركة يشكون للباشا مهدين برفع شكاواهم إلى

السلطان إذا لم يزل الوالى ، فعين الباشا واليا جديداً قام بتعقب المصوص والنبي
القبض على عدد منهم وعاد الأمن إلى القاهرة ، لكن ابن أبي السرور الذى أفرد
لهذا الحادث صفحات عدة يحددنا بعد ذلك عن الأمن التام الذى كان يسود القاهرة
أثناء الليل « كثرة الأمن بها بالليل » كاحدى ميزاتها ، فقد كانت شدة الولاة
وقسوتهم تجعل بقاء المصوص مستحيلا ، وكان بانكان الناس أن يذهبوا أثناء الليل
إلى أعمالهم فى الأسواق والشوارع (٤٠) .

٢ — التنظيم (إدارة الطرق)

ظل انشغال الحكام بالأمور التى تمس تنظيم الطرق لا يتجاوز جداً متواضعا ،
كتنظيف الشوارع أو إزالة الأنقاض التى تهدد بسدها . كما كان هذا الاهتمام بالغ
التقطع لحد لم يكن لهذه للشا كل معه أن تصل إلى حلول مرضية ، واستوجب
الأمر أن يقوم السكان القرييون من شواطئ النيل بسبب الماء وكسب الشوارع ورشها
بما يحول دون أن تسبب الأنربة فى مضايقة الناس . وعندما حمل الشعب السلاح عام
١٧٩٨ عند مجيء الفرنسيين وأسرع الناس إلى للتاريس التى أقيمت فى بولاق ،
وعندما لم يمد بالقاهرة سوى النساء والأطفال والمعزة أصبحت الشوارع قذرة
إذ لم يمد نمة من يكدسها أو يرشها . كما أن فى تكرار النداءات من جانب السلطات
— فى الأوقات المادية — بالتزام النظام حتى يمكن تأمين « الكسب والرش »
ما يجعلنا نفترض أنه حتى فى هذه الأوقات المادية كثيراً ما كان الناس يهملون هذا
الأمر ومع ذلك فما لاشك فيه ، أنه يمكن القول بأن الحال فى الأسواق الكبرى
التي يصفها الرحالة دائماً بأنها نظيفة ومعنى بها كانت غير الحال فى الشوارع الصغيرة
وللتعرجة فى الأحياء السكنية التى كان تنظيفها بالغ الصعوبة . ومن هنا كانت تلك
الانطباعات للتمارضة — ظاهريا — لأولئك الرحلة فعلى سبيل المثال وصف كبير
Kleber عام ١٧٩٨ شوارع « سوق القواقين جنوب باب زويلة » بأنه

« واسع ، نظيف ، جيد التنظيم ، ومنطى جيداً ... » ومقابل ذلك نجد أن القاهرة في رأى دوجيرو Doguereau ليست سوى « لوحة منفرة ، قبيحة لحد مرعب ، وتقصها النظافة .. » (٤٢) وحول هذا اللغز نفسه كتب الشيخ احسن الحجازى « المتوفى عام ١١٣١ هـ - ١٨ - ١٧١٩ م » هذه الأبيات وهى إن كانت تميل للبالغة بغير الشئ إلا أنها مع ذلك ذات دلالة :

حارات أولاد العرب	سبعاً صوت من الكرب
بولا وغائطاً كذا	ترب غبار سو أدب
وضجة وأهلها	شبه عفاريت الترب

وقد كانت ضيق غالية الشوارع يحمل من الصعب إغلاؤها من الانقراض والتقاذورات التى تتراكم فيها من كل نوع ، بالإضافة إلى الأتربة التى تعد واحداً من جروح القاهرة التى لا تندمل ، وقد كان ذلك كله يؤدى إلى ارتفاع بطىء ولكنه مزعج لمستوى أرض الشوارع ، ولمعالجة الأمر . كان لابد من « تطهير » الشوارع . تطهير بمعنى السكامة — على فترات منتظمة . وهذا ما كان يقوم به بين حين وآخر بعض الحكام الذين كانت تشغلهم على وجه الخصوص مسائل الصالح العام . وحين أمر محمد باشا (١٦٠٧ — ١٦١١) — كما سبق أن رأينا — بإزالة الأرض التى تسكدت أرفق قراره بتبرير بآدى الغرابة ، فقد ادعى — حسبما قال — أنه أراد أن يزيل الأرض التى وطئها أقدام العصاة الذين رد إليهم صوابهم . وليس أقل من هذا دلالة أن يخصص الشيخ عبد الله الدهنوشارى أديانا عدة لهذا الإجراء الذى يتصل ببساطة بالشئون الصحية . وبعد ذلك بحوالى قرن (١٧٠٣ — ١٧٠٤) أمر محمد باشا — آخر — بإزالة الأرض التى تسكدت فى الشوارع حتى تبين أساسات الجدران وتمت إزالة ما لا يقل عن ذراع من أرض الشوارع لىكن مستوى الأرض كان يرتفع من جديد فى فترات التوقف ، وبعد ذلك عابنا أن ننتظر حتى عام ١٨١٨

لكي نرى عمداً شيطاً لدرجة غير عادية من موظفي محمد علي يلزم القاهريين بأن يزيلوا من الشوارع الأكوام التي تهدد بمنع المرور منها (٤٤) وبرغم مبادرات السلطات هذه، فقد ظلت القاهرة عرضة للردم تحت الانقراض كما يوضح ذلك منشآت محمد الثاني التي تبدو واجهاتها كما لو كانت مدفونة تحت الأرض والتي تختفي أبوابها أحياناً حتى النصف بحيث لم يكن من السهل الوصول إليها إلا بواسطة سلم (٤٥) وقد سبق أن ذكرنا أن بعض الباعثات والأغوات وخصوصاً محمد باشا الساحدار « أبو النور » وطى باشا وعلى أغا قد ذهبوا إلى حد الأمر بفصل واجهات المنشآت تماماً في القاهرة وهو أمر يتجاوز بوضوح ولحد بعيد كل الاهتمامات الضرورية للعناية بين حكام القاهرة .

وكان الخليج الذي يحترق القاهرة من منتصفها والذي كان يستخدم كمجاري حاملة الماء وكصدر للمياه أيام الفيضان — كان هذا الخليج رغم كونه أكثر حيوية لحياة المدينة باقى الألف ناس الإهمال لقد كان من اختصاص الوالى العناية بالخليج طر وجه الخصوص ، تلك العناية التي كان يسهم فيها الأهالى القاطنون بالقرب من شواطئه ، فسكما يذكر قنصل فرنسا Damirat عام ١٧٤٦ « وكانت مصاريف إزالة الذين من الخليج تقع خروما على عاتق كل بيت يحيط بالخليج وحسب حصة معينة » ومع ذلك فلا يبدو أن العمل كن يتم بانتظام ، ففي حوالى عام ١٦٤٣ أمر محمود باشا بإعادة حفر الخليجين حيث أزيل من كل منهما ذراع ونصف من الطمي أى ما يقرب من المتر ، لكن تكس الأحوال بلغ في عام ١٨٠٨ — وبسبب إهمال المسؤولين — حدا توقف معه وصول الماء في « عز » موسم الفيضان مع كل النتائج التي يمكن افتراضها من جراء ذلك عن الحالة الصحية للمدينة وإمداداتها بالمياه (٤٦) .

وكانت إضاءة الشوارع تتم حسب تقليد بالغ القدم ، رغم أنها كانت تتوقف أحيانا دون شك . وكانت القناديل (قنديل) حسبما يذكر ابن أبي السرور تضاه

منذ منتصف القرن السابع عشر في الأسواق والشوارع . وفي الواقع فإن
إغليا جلبي يذكر طائفة تسمى « القندلية » تضم مائتي فرد ، وكان عملهم على وجه
الخصوص تزيين الدكاكين بالفوانيس أثناء ليالي اللولودوليا إلى رمضان وكانت الإضاءة
في الأوقات المادية بلا شك أكثر اقتصاداً ، وتورد حسابات الأمة الفرنسية
Nation Française سعر الزيت المستخدم لإضاءة قنديل الحى وقنديل بيت
القنصلية . وكانت الإضاءة تقوى أثناء الأزمات ، وقيل مجيء بونا برت كان اللصوص
قد ظهروا في الضواحي وامتنع الناس عن الخروج في الليل ، عندئذ أصدر الوالى
والأغا أوامرهما إلى الناس بفتح الأسواق ولقاهى بالليل وتعليق إضاءة الفوانيس
أمام البيوت والدكاكين لطمأنة الناس ولتفادى المفاجئات . وبعد دخول الفرنسيين
القاهرة بقليل أمروا بالمثل بإضاءة الفوانيس بالليل في الشوارع والأسواق بواقع
فانوس لكل بيت وفانوس لكل ثلاثة حوانيت (٤٧) . ولغس دواهى الأمن ،
وكان على الناس الذين يتجولون ليلاً أن يمسطحوا رجالاً يحملون مشاعل ، وللمشعل
في العادة عبارة عن عمود خشبى مزود بقرص أسطوانى من الحديد توضع به قطع
من الخشب للمشعل (٤٨) . وكان حاملوا المشاعل (المشعل - للشملجى وكذلك
الضوئى) يشكلون طائفة لا تحظى بالاحترام ، يقوم أعضاؤها عادة بأعمال لا تحظى
هى الأخرى بالاحترام : نزاحين ، ومرشدين للبوليس وجلادين . (٤٩)

٣ - الخدمات العامة :

لم تكن ثمة « خدمات عامة » بالقاهرة ، وكان جلب المياه والنقل الداخلى
وشئون الصحة موكلة إلى مهنيين متخصصين ظل نشاطهم بعيداً عن أى تدخل من
جانب السلطات . وفي هذا المجال سوف لا نتحدث بالتفصيل عن مشكلة جلب المياه
إلى سكان القاهرة . (٥٠) .

وكانت القاهرة تعتمد كلية على النيل الذى كان يجرى على بعد كيلو متر من الحد الغربى للمدينة ، بينما كان الخليج للمصرى لا يجلب المياه إلا لمدة الثلاثة أشهر التى تمقّب الفيضان ، وكانت الآبار لا تمطى إلا مياهاً ملحة ، ولهذا كان الناس يتزودون بالمياه الصالحة للاستهلاك وللاستعمالات المنزلية بواسطة تلك الغدوات والروحات التى لا تنقطع لحاملي المياه (السقاين) . وكان السقاءون يكافأون من قبل عملائهم . وكانت تقسيات طائفتهم تقوم على أسس منطقية بالفعل ، فكان يوجد فى نهاية القرن الثامن عشر حسب قائمة Vincennes ثمانى طوائف للسقاين . ويبدو أن هذا التقسيم يعود إلى أسباب « تقنية » و « طبوغرافية » . كانت المياه إذن تأتى من النهر الذى كانت توجد على طول اللوردات (موردة) التى يجب من عندها السقاءون ، لذا فقد كان من الطبيعي أن تنشأ متدرجة تلك الطوائف الأربع « لحاملي المياه على ظهور الحمير » بالقرب من المداخل الغربية للمدينة ، فوجد أولاً طائفة « حاملي المياه على ظهور الحمير » على باب البحر ، ثم طائفة على باب اللوق ثم ثالثة فى حارة السقاين والرابعة فى قناطر السباع . وعند منتصف الحد الغربى للمدينة ، فى ذلك الحى الذى كان يحاذى عن بعد اتجاه النيل - حتى باب اللوق - كانت توجد « طائفة لحاملي المياه على ظهور الجمال » .

وابتداء من هذه النقطة المختلفة ، كان « سقاءو القطاعى » يحملون القرب ويسرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة . ولم يكن ثمة سوى طائفة واحدة تضم « باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع » ولم يكن نشاطها يغطى القاهرة فى مجموعها فقط بل كان يغطى أيضاً بولاق ومصر القديمة . ومن الواضح أن هؤلاء الباعة لم تكن لهم دكاكين ، كما أن توزيعهم الجغرافى بين قطاعات المدينة المختلفة كان مرتبطاً بتوزيع الأسبلة (سبيل) حيث كان يتزود الكثيرون منهم بمياهها : فمن بين ٢٢٦ سيلاينها كتاب وصف مصر كان ٨٠ منها (٣٤ ٪) موجودين

بالقاهرة (الفاطمية) وفي قرية الحسينية وكان ٩٥ منها (٤٢ ٪) في الحى الجنوبي
و ٥١ (٢٢ ٪) في الحى الغربى فيما وراء الخليج ، وهو توزيع يتفق بلا شك
وإلى حد ما مع توزيع السكان . وكذلك فإن الطائفة الوحيدة لحاملى مياه
السييل كان مقرها حى باب زويلة . وفي مقابل ذلك فنحن نجعل فى أى منطقة من
المدينة كان مقر طائفة حاملى المياه المألحة التى كانت تستخدم فى بعض الاحتياجات
للزلية .

إن هذا التقسيم المنطقى لطوائف السقاين لا يدين بشئ — بلا شك —
لسلطات القاهرة التى قلما كان يشغلها أمر السقاين ، إلا عند التفكير فى استغلالهم ،
وليس ثمة ما يدل على ذلك من أن التعليمات الصارمة والفصلة فى دفتار الحسبة
فى القرون الوسطى والتى تؤكد على ضرورة نظافة المياه . . . فلما كانت توضع
موضع التطبيق . وعلى كل ، فإنه لم يكن يـبدو أن « للوظفين » المختصين
— و « المحتسب » على وجه الخصوص — يهتمون بممارسة أية رقابة فى هذا المجال ،
بل على العكس من ذلك ، فقد كانوا يلجأون إلى السقاين فقط عند الحاجة إلى
خدماتهم للإسهام فى إطفاء الحرائق ، فعند حدوث الكارثة ، كان الوالى يستدعى
عدداً كافياً من السقاين والمهدادين ، وكانت هذه الإجراءات الارتجالية تسكفى
فى المادة لإيقاف انتشار الحرائق . وعند الأزمات ، لم يكن للتنازعون يترددون فى
الاستيلاء عنوة على دواب مسقاين وتسخيرها مع ما فى ذلك من تمريض تموين القاهرة
بالمياه المخطئ . وليس ثمة ما يوضح إهمال حكم مصر أثناء الحكم العثمانى أكثر من
تلك العناية البالغة الضالة التى أولوها قرب نهاية حكمهم للمجرى الذى كان يجلب
المياه من مصر القديمة إلى القلعة . وعندما قرر محمد على عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م)
— ١٨٠٩ م) أن يعيد بناء هذا المجرى المندمى الذى كان قد تحول إلى أنقاض ،
كان هذا المجرى قد انقطع عن جلب المياه منذ أكثر من عشرين عاماً مع
ما فى ذلك من متاعب حمة لسكان القلعة والأحياء المجاورة (٥١) .

أما التنقل في داخل القاهرة وفيما بينها وبين ضواحيها : بولاق ومصر القديمة فكان يتم بواسطة ركائب تستأجر لهذا الغرض . وبفضل هذا المدد الكبير من الركائب « الجاهزة » على الدوام وبسبب اعتدال أسعار للشاوير نسبيا ، كان سكان القاهرة يستطيعون التنقل بسهولة بالرغم من الساع للدينة ، وكانت الحمير هي أكثر هذه الركائب انتشارا وكانت مميزاتها : السرعة والقوة ، موضع امتداح الرحالين الذين أدهشهم بالمثل كثرة عددها الذي وصل لما لا يقل عن ٣٠.٠٠٠ حسب تقدير شابرول Chabrol وهو تقدير لا يبدو مبالغاه (٥٢) ويشير دوجرو Doguereau بسرور في يومياته إلى تلك الزخافات التي تتم على ظهور الحمير التي كانت تمثل لجنود الحملة الفرنسية مباحج حقيقية « كنا نذهب ، وكل منا فوق ركوبته ، نوزع البريد في كل شوارع المدينة التي لا تسبب شمسها أي أذى .. إن هذه الدواب لم تازد في مصر ، وهي تجري قفزا وبشاط لا يصدق ، في كل شارع تمر به يقابلك بعضها ، يجري خلفها الحمار وهي تقطع المسافة الطويلة في وقت قصير » (٥٣) وكان مكان المسكاريون (الحمارون) تلك السمكات التي تقفن الرحالة في التلاعب بنظمتها (موكاري . Moucari مولسکر Moulcre وأحيانا موشيرون Moucheron والأخيرة تعني البعوضة أو القدابة الصغيرة) - كانوا يتقاضون أجورهم حسب طول المشوار ومدته فكانوا يتقاضون من ٨ إلى ١٠ بارة للذهاب من طرف المدينة إلى طرفها الآخر ومن ٣٠ — ٤٠ بارة إذا شاء العميل الاحتفاظ بالركوبة نهائيا كاملا حسبما يذكر شابرول Chabral (٥٤) . وكانت مكائبتهم الاجتماعية ضئيلة . وقد ضمهم Nicolas إلى صفوف الباعة (التسبيين) والشياطين والحرفيين واللومسات عندما كان يعدد أبناء (الناس الدون أو الناس الأذنياء) . (٥٥) ويروي الجبرتي الكثير من الحكايات الطريفة التي تشهد على السلوك للشين الذي كان معنادا منهم وعن أسهامهم في الخروج على التقاليد . وكان الرحالة الأوروبيون — الذين لم تفهم طبيعة الدور الذي كان

يلعبه هؤلاء في معادل الحريم . يطلقون عليهم اسم « ترجمان فينوس Truchement de Vénus » (رسل الغرام) .

ولم تكن الطوائف التي ينتظم فيها الحمارون تقل عن أربع طوائف ، ثلاثة « لنقل النساء والرجال » ورابعة لنقل الأشياء والأمتعة ، لكن الجمالية وعلى وجه الخصوص « الشواغرية » كانوا هم للتخصصين في نقل الأمتعة والبضائع وكانوا يشكلون طائفة واحدة هي طائفة الجمالية لنقل الأمتعة . ولم يكن يستخدم البغال والخيول إلا الخاصة فكانت الخيول وقفاً على استخدام المالك أما المشايخ والتجار فكانوا يستخدمون البغال ، ولم يكن من حق الأوربيين وأبناء الأقليات اليهودية والمسيحية أن يستخدموا سوى الحمير .

وكانت الحيوانات التي تؤجر تقف جاهزة في « محطات » بمعنى الكلمة ، تقع في جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق « ويستطيع المرء أن يجدها على جانبي معظم الشوارع حيث يمكنه أن يمتطي واحدة منها دون أن يكلف نفسه مشقة الحديث مع أي شخص وأن يذهب إلى حيث يشاء يبقعه أحد الأولاد الواقفين هناك لهذا الغرض » (٥٦) . وكانت أهم هذه المحطات « مواقف الحمارة » و « موقف الجمال » . تقع في الواقع بالقرب من مداخل المدينة كما يقتضى الأمر ذلك . وكانت توجد عدة وكالات للحمير — « وكالة الحمير » ، حيث كانت تبيت الحمير — بالقرب من الأبواب الشمالية للمدينة وهي نقط يمر بها الجزء الرئيسى من حركة المرور بين بولاق وللمدينة ويحدد كتاب وصف مصر خمسة من هذه النقط بالقرب من باب النصرية وباب الفتوح وباب الشعرية ، وكان يوجد حول باب اللوق ثلاثة أسواق للحمير كانت وثيقة الصلة بطائفة « الحمارين لنقل الرجال والسيدات » والتي كان مركزها في درب الحجر وكذلك كانت توجد بالقرب من باب اللوق « محطة » هامة للجمال نشأت هناك بسبب وقوع المنطقة على مشارف بولاق ، بسبب مرور التجارة من

هناك مواصلة طريقها إلى باب الحرق وباب زويلة . وكان « مبرك النوق » هذا يقع بالقرب من « رحبة التين » وسوق اللال « رقعة القمح » وهى التى كانت أهم أسواق القش والحبوب .

وفى القرن الثامن عشر كان يوجد بنفس هذا الحى « خط منزل النوق » و« درب المناخ » . وكان فى تجمع دواب الحمل هناك ما يثير إغراء السلطات عندما كانت تحتاج إلى وسائل لانتقل ، وقد حاول إبراهيم بك أمير الحج على سبيل المثال عام ١٧٨٦ مرتين أن يستولى — عند اقتراب موسم الحج — على جمال المناخ دون جدوى (٥٧) وكان يوجد « مناخ للجمال » بالقرب من قناطر السباع وآخر فى الرميصة التى كانت أهم مركز لتخزين الحبوب فى القاهرة وكانت باحياها طائفة لشيالى الحبوب كما كان بها بالإضافة للمناخ « وكالة للعمير » وكان موقف الحارة فى درب الأحمر يتأخمحى الأسواق بالقرب من مدخل القاهرة (الفاطمية) شأنه فى ذلك شأن كل محطات الركوب التى ذكرناها . وأخيراً فإننا نجد فى نفس قلب القاهرة (الفاطمية) محطات يستخدمها المسافرون . ويذكر كتاب وصف مصر وكالتين للعمير كانت إحداهما تقع فى نفس مكان « خان الخجير » الذى كانت تبين فيه فى القرن ١٩ ركوبات أولئك الذين لهم عمل بالسوق كما يذكر رونييه Rhoné

أما للشا كل الصحية ، فيبدو أنها قد كانت تشغل بال السلطات العثمانية . لقد فلم تكن الصحة العامة فى المدينة فى حالة مرضية . وإذا كان قد وجد فى زمن للماليك — على نحو ما — نظام للمجارى التى تتجمع لنصب فى الخليج — فإن هذه المجارى كانت قد انسدت كلية على وجه التقريب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، دون أن يشغل أحد باله بمعالجة الأمر . وهذا هو السبب فى أن شوارع القاهرة

كانت تغرق بالمياه التي تنحدر إليها من المرتفعات الواقعة شرق المدينة لتتحول فوراً إلى برك وأوحال وقد ذكر جومار Jomard أن شوارع القاهرة في يناير ١٧٩٩ وبعد مطر طويل « كانت مليئة بالأوحال الكثيفة وقد بلغت الأوحال هذا الحد لأن الشوارع ليست مرصوفة ، وكانت الدهشة تستولى على اللره وهو يرى قطعة من الأرض جافة ومتربة وهي تتحول في لمح البصر إلى أرض موحلة رخوة وغيره مناسكة » (٥٩) .

أما الخليج الذي كان يستخدم كترعة تصب منها المياه أثناء فيضان النيل ، أى من أغسطس إلى أكتوبر ، فكان يصبح بقية العام مجرد مستنقع شبه جاف ، تفوح منه رائحة كريهة وتنجمع فيه كل قاذورات مدينة وتتكسد حتى يجرفها فيضان العام التالى ، وكذلك كانت هناك بعض البرك التي تتحول في بعض الفصول إلى بحيرات حقيقية ، وكان ثمة أما كن فسيحة وخالية ، كانت تزرع أحيانا أو تستخدم كمكان تتجمع فيه الفضلات التي تتحول إلى أسمدة عضوية مثال ذلك البرك التي كانت تتجمع فيها الدماء من السلخانات وللدبايح المجاورة . وكانت البرك ذات المياه الراكدة والتي تجلب البعوض تمتلئ بالذباب في فصل الصيف . وثمة مصدر آخر للعدوى والأوبئة ، تلك هى تلال الأنقاض التي نشأت على وجه الخصوص على الحافة الشرقية للمدينة والتي انتهى بها الأمر بأن أصبحت جبلا حقيقية كريهة الرائحة وعندما كانت تهب من جهتها الرياح فى أوقات الجفاف كانت المدينة تغطى بدوامات حقيقية من الأتربة الضارة ، ففي ٧ مايو عام ١٦٩٤ - على سبيل المثال - هبت زوبعة بالغة العنف لحد غير عادى ، غطت القاهرة بموجات من الأتربة جعلت السماء مظلمة مما جعل الناس يعتقدون - وكانوا يؤذون صلاة الجمعة - أن نهاية الدنيا قد حلت (٦٠) .

وبالرغم من أن للقابر الكبرى كانت تمتد إلى شرق المدينة وجنوبها ، فقد كان يوجد البعض منها وراء الخليج ، وقد أدى اتساع المدينة في هذا الاتجاه إلى إدخالها — أى إدخال هذه للقابر — داخل إطار المدينة نفسها ، مثال ذلك مقابر (ترب) الجامع الأحمر ، والرويسى والأزبكية والقاصد وقد خلق هذا الوضع بالطبع مشاكل صحية على جانب كبير من الخطورة بالرغم من أن هذه المقابر كانت أقل استعمالا من المقابر الأخرى ولم يسكن الناس يستعملونها إلا عندما لا يستطيعون — بسبب اضطراب الأمن — أن يتوجهوا إلى للقابر التى تقع خارج حدود المدينة وهذا هو ما حدث مثلا أثناء « ثورة » ١٧١١ عندما اضطّر السكان بسبب إقامة بدو أولاد حبيب فى باب النصر إلى دفن موتاهم فى للقابر المجاورة لبركة الأزبكية (٦١) ومنذ بدء احتلالهم لمصر ، منع الفرنسيون الذين اهتموا بمكافحة انتشار الأوبئة — منعوا دفن الموتى هناك وإن كانوا قد لاقوا فى سبيل ذلك مقاومة حادة من الأهالى ، ولم يقدر لهذه للقابر أن تزال نهائيا إلا فى القرن التاسع عشر (٦٢) .

وإذا أخذنا فى الاعتبار كل هذه الظروف ، بالإضافة إلى جهل سكان القاهرة لأبسط القواعد الصحية وأكثرها بدائية ، فلن يدهشنا أن نمرف أن القاهرة قد تعرضت للعديد من الأوبئة المهلكة التى حدثت فى الغالب بعد فترات المجاعات والاعلاء . فى أثناء « الوباء العظيم » عام ١٦٩٢ بلغ عدد الموتى حدا وصل معه ثمن السكان إلى ٢٠ بل إلى ٢٥ كىما ، وقد قدر قنصل فرنسا عدد ضحايا وباء الطاعون عام ١٧١٨ بما بين خمسة آلاف وستة آلاف يوميا فى أشد أوقات الوباء ، كما قدر العدد الإجمالى للضحايا بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) ، أما عدد ضحايا وباء ١٧٦٣ فقد بلغ خمسة آلاف يوميا كان من بينهم عدد كبير من الأمراء والتجار كانت تركاتهم سببا فى إثراء الكثيرين (٦٣) وبعد مدة طويلة نسبيا خات فيها القاهرة من الأوبئة عاد الوباء يظهر من جديد أثناء سنوات الاضطرابات فى نهاية القرن

وبالذات في عامي ١٧٨٥ — ١٧٨٦ حين وصل رقم الموتي حسب تقدير فولني Volney إلى ١٥٠٠ يوميا وكذلك في عام ١٧٩١ حين بلغ عدد حالات الوفاة ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ يوميا (٦٣) .

وكان بالقاهرة أثناء العصر للملوكي مؤسسات علاجية عظيمة بالنسبة لمصرها مثل مارستان قلاوون (٨٤ — ١٢٨٥ هـ) ومارستان اللؤيد (١٨ — ١٤٣٠ هـ) الذي كان هو الآخر عظيما وإن كان قد تحول إلى أنقاض في العصر العثماني . وقد كان مارستان قلاوون - وربما كان هو الوحيد من بين هذه المؤسسات العلاجية التي قدر لها أن تبقى بالقاهرة ، عندما زاره ديزجينت Des genettes وبصحبه الشيخ عبد الله الشرفاوي عام ١٧٩٨ - كان في حالة تدهور تام ، ففي هذا المبنى الواسع الذي يضم ثمانى غرف كبيرة يمكنها ان تضم ما يقرب من مائة مريض ، لم يكن ثمة - ذلك الوقت - سوى ٢٧ مريضا وأربعة مخبولين و ٢٥ سريرا خشبيا و ٥٠ سريرا حجرياً ، هي كل أثاث للمبنى وقت الزيارة . ولم يكن نزلاء للمارستان يلقون أية رعاية وكان يكتفى بتقديم الطعام لهم . وكان قسم الأمراض العقلية يتسكون من فناءين صغيرين واحد للنساء وآخر للرجال وبكل فناء ثمانية عشرة كشكا ، ومع ذلك فإنه إذا كان هذا البناء الرائع قد أصابه التدهور التام بسبب إهمال الأتراك والمماليك - حسب تعبير جومار Jomard - فإنه يمد أحسن حظا من غيره فقد بقي منه على الأقل شيء بينما لم ير الفرنسيون من المارستان القديم (اللؤيد) سوى أطلال وخرائب أهملت من زمن بعيد (٦٥) ، وفيما عدا مارستان قلاوون ، لم يكن بالقاهرة سوى بعض التسكيات (تسكية) يعود تاريخ إنشاء معظمها إلى العهد العثماني ، لكنها كانت مجرد صوامع للدراویش وليست مستشفيات حقيقية . ويتفق هذا التدهور في مجال المؤسسات العلاجية - مع تدهور الطب العربي في مصر الذي اقتصر

ممارسته في الغالب - في القرن الثامن عشر - على الأجانب وأبناء الأقليات المسيحية واليهودية .

ثالثا : المتحضر والبنية الحضريّة

إن عدم وجود إدارة مسئولية ، نوعية ومتخصصة ، عن شئون ومشاكل البلديات والمرافق ، بالإضافة إلى تلك العناية الضئيلة التي كانت يوليها الحكم لهذه الأمور ، لم يؤد إلا إلى نوع من التزق الحضري . ودراسة شئون القاهرة أثناء فترة الحكم العثماني يكشف لنا في الواقع عن ملامح لهذه الفوضى ، تبعث على القلق .

١ - فوضى للمرافق :

ازدادت خطورة هذا الإهمال الإداري بسبب تصرفات بعض الخاصة الذين كانت فكرة الصالح العام غريبة عليهم تماما . ولم تكن السلطات لنهزم - ولا كانت بتقادرة على التصدي لتلك الاعتداءات التي شوهت شبكة المرافق بالتدريج ، فلم تكن تتدخل إلا عندما تختم اضطرورة ذلك ، حين يصبح الوضع بحيث لا يمكن التساهل فيه .

والأمثلة عديدة على تلك المخالفات التي ارتكبتها أناس أساءوا استخدام سلطتهم للاستيلاء على « الملكية العامة » ، فعلى سبيل المثال ، قرر الأمير يوسف بك (المتوفى عام ١٧٧٧) - رغبة منه في تجهيز البيت الذي كان قد شيده في بركة القمل - أن يوسع درب الحمام فاشترى للنازل التي كانت عموقه أو استولى عليها عنوة ، وشق شارعاً وأقام بوابة كبيرة ، ورغبة منه في إنشاء ميدان فسبح أمام بيته فهدم أتوى أن يهدم مسجد خير بك حديد الذي كان يحول دون تنفيذ هذه الرغبة ليشيده في مكان آخر ، لكنه عدل عن ذلك في النهاية استجابة للنصيحة التي أبداهالها حسن الجبرتي حين استشاره هو في هذا الأمر ، ومع ذلك - فربما كان الأمير قد

ساهم - بإجراءاته تلك وطى نحو ما - في تحسين حال الطرق (التنظيم) ، بينما فعل
الشيخ أحمد النفراوى (المتوفى عام ١٧٩٢) العكس من ذلك حين استولى
- وكان وقتها ذا نفوذ كبير استمده من تقدير على بك الكبير له - على قطعة أرض
تدخل في نطاق الطريق العام إيشيد عليها بيتا في الجزيرة - ولكن ما أن مات راعيه
حق زالت خطورته ولحق به العار وهدم منزله . وعندما ابتقى شيخ آخر - هو
الشيخ حسن بن سالم الهوارى شيخ الصايدة بالأزهر المتوفى عام ١٧٩٥ - لنفسه
منزلا في سوق القشاشين بالقرب من الجامع فإنه اعتدى على الملايكات المجاورة ولم
يتردد في هدم مدرسة السنانة كي يتخذ من انقاضها مواد لبناء بيته (٦٦) ، وعندما بحث
حسن باشا عن « حوض » ليجمع منه نافورة فإنه رنا إلى الحوض الموجود تحت
قل السكبش والذي كان يسمى « الحوض المرصود » وأمر بإحضاره ولم يعدل عن
ذلك إلا لأن وزن الحوض كان من الثقل بحيث استحال نقله (٦٧) .

ومن الواضح أن حوادث الاعتداءات على للمساكن العامة هذه لم تتوقف في
أية فترة، ففي عام ١٨٠٠ اقترح للمهندس لويسر Lepère هدم كل البيوت الموجودة
فوق قنطرة الموسيقى على يد فرقة الحرس ، بل لقد كان من المعتاد أن يقوم سكان المدينة
بفتح ثغرات إضافية في الأسوار نفسها لا ستمالهم الشخصى ، وقد كتب مينوفى ٢٥
يوليو ١٨٠٠ إلى بليار Belliard قائد القاهرة يطلب إليه أن يتأكد من إغلاق
هذه الفتحات ويؤكد عليه أن « أحدا من سكان القاهرة لا يجوز أن يكون له
باب خاص به في السور وتحت تعمره » (٦٨) . إن إنشاء للنازل والحوانيت في ظهر
المنشآت العامة كان أمرا شائعا بالقاهرة، وعندما تقرر عام ١٧٨٦ مثلا إعادة فتح باب
مسجد السلطان حسن الذى ظل مغلقا منذ أحداث عام ١١٤٩ هـ (٣٦-١٧٣٧)
استوجب الأمر هدم الحوانيت التي كانت قد بنيت هناك عند سفع الباب وكذا
« البناية » الصغيرة والواطة التي نشأت أمامه (٦٩) ومع ذلك فقد ظلت قائمة حول

هذا المسجد الفخم تلك «النازل الضيقة» الصغيرة والشديدة الانخفاض والتي كان يظن «أنها مخصصة للحيوانات المنيعة» كما وصفها جومار . وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لأغلب مساجد القاهرة الأخرى بل وبالنسبة لأسوار المدينة التي قرر الفرنسيون أن يخلصوها عام ١٨٠٠ من كل المباني الطفيلية التي تموتق المدافع عنها (٧٠) .

وبما كان يمشوق حركة المرور في الشوارع التجارية بالقاهرة تلك «المصاطب» الحجرية والطينية التي كانت مبنية أمام المحلات والتي كان أصحاب هذه المحلات يجلسون عليها عادة ليصرفوا شئونهم مع عملائهم ، فقد كان عرض المصطبة يبلغ للتر بل للتر ونصف أحيانا ، لذا فإن للمر الباقى من الشارع كان بالغ الضيق ، عندما كان الناس يضطرون أوقات الأزمات أن يقضوا الليل بالشوارع فإنهم كانوا يستخدمونها كأسرة للنوم ، وكان بإمكانهم أن يستخدموها أيضاً كتأريش ، لذا قرر الفرنسيون عام ١٨٠٠ إزالتها من معظم الأسواق بحجة توسيع الشوارع بينما كان القصد الحقيقي من وراء ذلك هو منع استخدامها في حالات التمرد ، ولكن الوقت لم يسعفهم لتعميم هذا الإجراء الذي سبب الضيق البالغ للتجار ، إذا كان عليهم - نتيجة لهذا - كما يذكر الجبرتي أن يظلوا داخل الدكاكين «مثل الفيران في الشقوق» . وفي الواقع فإن هذه للمصاطب التي طالما أثارت سخط الحكام المهتمين بشئون المرافق لم تتم إزالتها نهائياً إلا على يد محمد على (٧١) .

وفي مثل هذه الظروف ، فلن يكون من المدهش أن نجد شوارع القاهرة تتميز بضيقها الشديد وبعدم انتظام تخطيطها ، فيما عدا بعض الطرق الرئيسية الواسعة والمستقيمة نسبياً . ويلاحظ جومار أن اتساع شوارع القاهرة كان يبلغ من ٥ إلى ١٥ قدماً ويصل أحيانا إلى ٢ أو ٢½ من الأقدام فقط ، ويؤكد دوجرو Doguereau أن بعضا من هذه الشوارع كانت لا تقسم لمرور رجدين متقابلين . وعندما طلب محمد على مشورة العلماء عن العرض الذي يجب أن يكون عليه

الشارع الجديد الذى أراد أن يشقه تجاه الموسيقى أفتوا بأنه ينبغي أن يكون بمرض يسمح بمرور جارين شحابين وهذا ما يقدم صورة واضحة عن بساطة « المفاهيم الحضريّة » فى هذه الفترة . وحيث أن منازل القاهرة كانت مرتفعة لخدمة وتكون فى المادة من ثلاثة أو أربعة طوابق وحيث أن الشرفات ذات الشريبات كانت توشك أن تتلاصق ، فلم تسكن ثمة حاجة لتنظية الشوارع بالسقوف (سقيفة) التى كانت تقام عادة لحماية الأسواق الكبرى من وهج الشمس (٧٢) ومن جهة أخرى فإن شوارع القاهرة - التى كانت تبنى بلاخطة وتعرض لاعتداءات الخاصة كانت ممتلئة لحد كبير . إن المحاور الرئيسية للخطة اللبديّة قد اتهمها ذلك التوالد السرطاني للابنية الطفيلية . كما أن الخطوط المترجعة للشوارع تفصح ما تعرضت له تلك الشوارع الصغيرة من التهابات ، وقد نشأ كثير من الأزقة نتيجة لذلك حين كانت تسد الشوارع نتيجة لأعمال من هذا النوع « فالزقاق هو النقطة التى يسد عندها الشارع » كما يذكر وصف مصر . وعندما تأمل خريطة القاهرة كما يقدمها وصف مصر فنلاحظ أننا لو قمنا بتوصيل تلك الشرائع الصغيرة من الشوارع لظهر الخط الأسمى لهذه الشوارع والذى قطعه مثل هذه البنيات إلى تلك الشرائع التى توضّعها الخريطة . ويذكر تيفنو Thevenot أنه « ليس هناك بالقاهرة شوارع بالمعنى للفهوم ، وإنما هناك فقط مجموعة من الحوارى التى تشكل دوائر ومنعطفات مما يوضع جيداً أن كل شوارع القاهرة قد بنيت بدون أى تخطيط للمدينة فكل واحد كان يختار على هواه رقعة الأرض التى سيبنى فوقها دون أن يمتنع ما إن كان بذلك يسد الشارع أم لا » (٧٣) .

وهكذا كانت حركة المرور فى شوارع القاهرة وبالقدات فى أحياء الأسواق « وحي أكثر حركة وازدحاماً » بالنسبة للصعوبة كما يذكر أمبير Ampere عام ١٨٤٠

فلاشى يسدوا أكثر حركة وزحاما من شوارع القاهرة ، ولك أن تتصور ثلاثين ألفا من الناس يجرون أو يخبون في حميرهم في شوارع ضيقة ومتمرجة . إنك ما أن تدخل هذه الدوامة حتى تصم أذنيك صرخات الحمارين والمارة ، ويكون عليك أن تأخذ حذرك من أن تدوس بقدميك أولئك السيدات والأطفال الجالسين في هدوء تام وسط كل هذه الضجة كما عليك أن تأخذ حذرك من أن تمرض جزءا من ملابسك أو حتى من جسمك لما قد يصطدم به في أية لحظة ولم يكن النريب الذي يجد نفسه في شوارع القاهرة لأول مرة ضحية لقلق مستمر « (٧٤) وما أن كانت تحدث ظروف غير عادية لخدمة حتى يتضح عدم كفاية هذه الشبكة من الشوارع . ففي أثناء « الثورات » المدينة التي عرفتها القاهرة أيام الممانيين كان ضيق هذه الشوارع يحول دون نقل المدافع إلى مسرح العمليات . وفي عام ١٨١٤ ، عندما قرر الباشا أن يمر موكب كبير لحد غير عادي احتفالا بزواج ابنته ، استوجب الأمر أن يرسل جنودا من الشرطة قبل يومين من الاحتفال ، ويدهم القاييس ليتأكدوا من أماكن مرور العربات في الطرق التي ينتظر أن يمر بها الموكب ولسكى يزيلوا كل ما يمكن أن يعيق حركة المرور (٧٥) .

٢ - إنجازات حضرية :

عرفت القاهرة أيام الحسك المماني نشاطا معماريا مشرفا ، وإن كان أى من تلك الإنشاءات التي تمت في تلك الفترة لا يمكن له أن يقارن بالطبع بتلك النيايات الرائعة التي خلفها العهد للملوكي سواء فيما يتصل برحابة الأبنى للمارى أو فيما يختص بروعة التنفيذ . لكن كثرة المنشآت - حتى على هذا المستوى للتواضع - تشهد بأن روح البناء في هذا المجال لم تختلف مطلقا مع الهزيمة ، بل إن الكثير من هذه المنشآت يكشف عن وعى واضح بالحاجات الحضرية . ونحن إذا كنا سنعتبر عملية تشييد الحمامات - وهي عملية يتضح فيها الاهتمام بالصالح العام - مجرد شيء ثانوى

بالتقاس إلى ما نرغب فيه من الحصول على منجزات حضرية أكثر جدوى ، فإن تضاعف عدد الأسبلة (سبيل) يشهد بلا شك على تلك الرغبة في العمل لصالح الجماعة وعلى الرغبة في سد احتياجات اجتماعية مساوية للرغبة في الحصول على مجد شخصي .

إن تلك السبل في القاهرة اليوم - وبعضها لا يزال على روعته بينما تدهورت حالة البعض تنهض في كل مكان شاهدة على تلك القرون الثلاثة من الحكم المماني ، كما أن الشئون الحضرية واحتياجاتها لم تكن غائبة تماماً في « اللبازية المعمارية » هذه : كاصلاح مشروع ترعة القلعة على يد على باشا (١٦٦٩) وحسن باشا عام (١٦٨٩) وعبدى باشا عام ١٧١٦ وعحمد باشا ١٧٢٢ وكرميم الجسر للسمى « القنطرة الجديدة » الواقع على الخليج على يد على كتنخدا قبل ١٧٢٦ وكذلك إنشاء عبد الرحمن كتنخدا (المتوفى عام ١٧٧٦) لجسرين على الخليج هما بلا شك قنطرة للموسكى والقنطرة الجديدة .

ولكن هذه للشروعات وثيقة الصلة بالصالح العام لا تمثل إلا أقل الأشياء إذا نحن أخذنا في اعتبارنا أن النصوص التاريخية والآثار تضع أيدينا على ما يقرب من ٥٠٠ بناء أو ترميم للمنشآت العامة فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨ .

ولكن من جهة أخرى ، فإن تلك المنشآت في الفترة الممانيّة بالقاهرة كانت - على وجه التقريب - مشروعات متفرقة ومنعزلة لا ترى فيها إلا للملا دلاله على اهتمام بشئون التحضر أى على الرغبة في التنظيم الحضري بطريقة منطقية أو حتى على الأقل بطريقة معقولة . لكن نمة حالة - مع ذلك - تستحق وقفة خاصة تلك هي حال عبد الرحمن كتنخدا الذى يعتبر أكبر « بناء » في القاهرة الممانيّة . إن عدد المنشآت والترميمات التى تلصق إليه يقارب الأربعين ولو أننا حاولنا أن نوضح هذه الأعمال المعمارية على خريطة فسيبدو كما لو أن الأمير قد غمر القاهرة بمنشآت بالغة التنوع دون أن يحاول رغم ذلك أن يخلق وحدة متكاملة من البنايات ، بل وحتى

دون أن يركز جهوده للمعمارية المرموقة في حي بذاته، الشيء الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تسيير طراز هذا الحي .

إننا رغم ذلك لانعرف إلا القليل النادر من المشروعات ذات الصلة بشئون المرافق والبلديات . ويعود الفضل في إنشاء أهم المشروعات من هذا النوع إلى الأمير المشهور رضوان بك الذي سيطر على الحياة السياسية في مصر لمدة ربع قرن أى حتى وفاته عام ١٩٥٦ وإن كنا للأسف لانعرف عن هذا المشروع الذي تدلنا عليه ما بقيت منه من بنايات إلا القليل . لقد بنى رضوان بك عام ١٦٥٠ كل الحي الواقع خارج باب زويلة — ربما لأنه كان قد شيد هناك قصراً لم تنل نواب الدهر كلية من عظمته . وعند طرف القصر مباشرة أقام رضوان بك سوقاً كاملة — « قصبة رضوان » — وهي الآن واحدة من أجمل الأسواق للنظافة المخصصة لإيواء صناع وتجار الأحذية « القوافين » وكانت القصبة بمثابة وقف تخصص دخوله للأموال الدينية والخيرية . أما من حيث النقص منها فقد كانت قبل كل شيء واحدة من المنشآت الحكومية ومع ذلك فإن كونها رسمية لم يمنع مطلقاً من الاهتمام بالتفاصيل ، بل لقد وصلت في مجموعها إلى درجة من العظمة الحقيقية . وكان الحي جميعه يحمل بصمات رضوان بك الذي أنشأ هناك أيضاً زاويتين (زاوية) وسبيلاً كان مقره شارع القريية (٧٧) .

وإذا كانت معلوماتنا عن هذا المشروع ضئيلة ، فإن مانعرفه عن الظروف التي أنجز فيها الأمير إبراهيم أغا — في نفس الوقت تقريباً — مشروعاته صلة بشئون البلديات ومن نفس النوع في حي المحجر . إن مانعرفه عن هذا أقل بكثير . وربما كانت النواة هنا أيضاً — أى نواة تجدد — الحي بأكمله — هي وجود بيت لهذا الأمير إبراهيم أغا مستحفظان الذي قام بترميم المسجد المجاور « مسجد آق سنقر » على نمط تركي وخاصة باستخدام للرمات الخزفية على نطاق واسع حتى اشتهر باسم « الجامع الأزرق » وبنى هناك مقبرة له

وكل الشواهد تدل على أن الربيع الذى شيد أمام المسجد كان جزءاً من مجمع كان يضم كذلك العمارة السكنية الكبيرة التى كانت تقوم أبعد من ذلك قليلاً جهة الشمال لكن هذه العمارة التى أنشئت عام ١٦٥١ على يد إبراهيم أغا كما تدل على ذلك الكتابة التى وجدت عليها قد اختفت للأسف منذ وقت قريب ، ولم يد يدق الآن من هذا المجمع الذى كان - إن نحن حكمنا عليه بما تبقى من واجهة الربيع - بالغ الروعة سوى بمض الأتقاض . إن الرغبة فى هذه « العملية المقارية » التى عادت بالخير على هذا الحي كان الهدف منها ولا ريب هو الحصول على دخول مادية مضمونة للجامع آق سنقر عن طريق إيرادات الوقف . لكن للنشئات التى أقامها محمد باشا فى ضواحي القلعة لا تعتبر مجهودات حضرية حقيقية . لكننا نذكرها هنا بسبب عدها من جهة ومن جهة أخرى بسبب الاهتمام غير المادى لحد ما والذى أبداه هذا الحاكم تجاه هذه الأمور كما سبق أن لسنا ، فمن بين ما أنشأه : جامع وحمام فى قراييدان ، و تسكية للفقراء على نظام الخلوتية مزودة بمطبخ وبيت لاستقبال الفقراء ومدرسة للأطفال ومصاطب كبيرة الحجم لتخزين لللابس الخاصة بالاحتفالات ، وإقامة احتفالات الحمل ، كما رمم حديقة النورى وقاعة النورى (٧٨) :

٣ - تحضر تلقائى :

إذا أهملنا التفاصيل وأخذنا الأمور فى مجموعها ، فسوف نرى أن القاهرة العثمانية لم تكن مطلقاً نهياً للفوضى فقد كان للظواهر الاقتصادية والاجتماعية أثرها التنظيمى على بنية القاهرة كنوع من « التنظيم الطبيعى » يودى إلى أن تصلح المدينة نفسها بنفسها . وإذا كانت ما اكتشفناه من أمثلة يدل على قلة الجهود التى اهتمت بالشئون الحضرية ، فقد كان يحدث مع ذلك أن يجلب التطور الاقتصادى لحي ما إلى هذا الحي تجديدات تلقائياً . وكمثال لتغير من هذا النوع نقول أن ازدهار حي الجمالية الواقع جنوب باب النصر عند نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر

يعود ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار السوريين بالقاهرة وإلى
تجارة البن والتوابل الرائجة . وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة في
التاريخ الحضري للمدينة أثناء الحكم العثماني . فقد أدى إنشاء ذلك العدد من المنشآت
إلى تغيير مضطرد في بنية النسيج . ومن بين هذه المنشآت على سبيل المثال : وكالة
وسيل أوداباشي ، سيل وكتاب أوداباشي ، بوابة حارة البيضة التي يربط إنشاءها
على الأرجح بتغيير في نظام السكنى ، وكالة « ذو الفقار » كتيخدا من طائفة
المستحفظان والتي جعلتها ترميمات باسكال كوست Pascal Coste تحتفظ
بكامل روعتها ويعود ذلك كله إلى عام ١٦٧٣ أما في عام ١٦٩٤ فقد أنشئ : وكالة
وسيل عباس أغا ، وأنشئت في تاريخ مقارب وكالة بازرة ووكالة السكخيا التي
ورد ذكرها في كتاب وصف مصر والتي يمكن أن تعود إليها اليوم روعتها السابقة بقليل
من الجهد ، وأنشئ في عام ١٧٢٧ سيل ، ووكالة الصابون ، وفي عام ١٧٤٤
أنشئ سيل وكتاب عبد الرحمن كتيخدا وفي حوالى ١٧٤٥ أنشئت وكالة ومسمى
وزاوية محسن رضوان .

وعندما نلحظ الحياة الاقتصادية ضرورة ذلك التقارب الجغرافي بين النشاطات
للتكاملة أو للترابطة فإنها بذلك تؤدي إلى خلق تجمعات مترابطة البنية تقدم القاهرة
عليها الكثير من الأمثلة ذات الدلالة ، ففي فترة كان باب زويلة فيها يمثل حد للمدينة
كان يوجد في الجنوب للشرق لهذا الباب سوق هامة للأغنام (سوق الغنم) تجاوره
عدة مخازن وعند الجنوب الغربي على نفس المسافة بين باب زويلة وبركة الفيل
والخليج كانت توجد المدايع ، وعندما كانت هذه النشاطات « الأم » تغير مكانها
بعد ذلك بسبب نمو للمدينة في هذا الاتجاه ، وكانت الحرف « التابعة » التي نشأت
في هذه المناطق لارتباطها بوجود النشاطات السابقة تظل في مكانها مثال ذلك تجار
وصناع الجلود (القوافين) في قصبة رضوان وصناع البرادع في سوق السروجية

وتجار وصناع القرب الجلدية في القربية . أما توطن بعض الحرف — جغرافياً —
بجوار القلعة مقر الحكومة وموطن سكنى عدد عام من المسكرين والأوجاقات
فيمكن تفسيره بأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية ، إذ كانت هذه الحرف تشبع
احتياجات الطبقة الحاكمة : كصنع وبيع الأسلحة في سوق السلاح وصنع وبيع
البارود في البارودية بالقرب من الرملة . وسوق الخيل في نفس ميدان الرملة
وصنع وبيع لوازم السفر (صناعات وتجارة الخيام في الخيامية ، وصناعات البرادع في
البرادعية في الرملة وصناعات المهايمز في الركبة) .

إن البنية العامة للمدينة تبدو كما لو كانت تسير وفق تنظيم منطقي هيأته تفاصيل
الحياة نفسها دون تدخل من جانب السلطات . ففي أحياء الوسط الواقعة بطول
قصة رضوان مخترقة القاهرة (الفاطمية) من الشمال إلى الجنوب كانت تتجمع أغلب
صناعات الترف وأهم وأكبر الأنشطة التجارية والنقدية وحركة التوابل والبهارات ،
وكانت تجارة المنسوجات تشغل قلب المدينة نفسها بين الجمزوى والجامع الأزهر
وخان الخليلي والصاغة ، وفي قلب المدينة (الفاطمية) كانت توجد ثلاثة أرباع عدد
الوكالات (وكالة) التي ورد ذكرها في قائمة وصف مصر ، وكذلك على وجه
التقريب كل الخانات (خان) ، وفيما عدا بعض صناعات « الترف » وبعض
الصناعات ذات الماضي المريق في هذه المنطقة كالأشياء النحاسية التي كانت تحتل
مكانة هامة في الخريطة الاقتصادية للمدينة — فيما عدا هذا كانت كل النشاطات
الحرفية مبعدة خارج القاهرة (الفاطمية) ، أما تلك النشاطات « الصناعية »
التي يمكنها أن تسبب الضيق للسكان فقد بمدت بوضوح إلى تخوم المدينة مثال ذلك
مصانع الزيوت والشمعات والجيارات والجباسات وإن أية دراسة مقارنة تقارن بين
قاهرة القريزي وقاهرة الجبرتي سوف تبين بوضوح كيف أن تدهور حرف معينة يترجم
جغرافياً ببعادها المستمر عن مركز التسكس الاقتصادي ، ومن جهة أخرى فإن

أية دراسة عن التبدلات التي تمت في قلب القاهرة (الفاطمية) منذ نشأتها سوف
تكشف بوضوح عن التغيرات الأساسية في الأهمية النسبية لمختلف الحرف .

ويرتبط توزيع الأحياء السكنية بتفاوت اجتماعى صارم ، فأبناء «البورجوازية»
من شيوخ وتجار ميسورين كانوا يفضلون سكنى القاهرة (الفاطمية) على مشارف
الأحياء التجارية وبجوار الجامع الأزهر . وكذلك بركة الأزبكية التي كانت في
ذلك الوقت مركزاً مفضلاً للاصطياف شأنها في ذلك شأن شواطئ الخليج وكان
أبناء الطبقة الحاكمة من ضباط الأوجاقات والبسكوات قد بدأوا ينقلون بيوتهم
إقامتهم من حول القلعة إلى ضواحي بركة الفيل وفي النهاية إلى الأحياء الراقية فيما
وراء الخليج مع تفضيل متزايد لضواحي بركة الأزبكية التي كانت في الطريق لى
تصبح حوالى ١٧٩٨ الحى الارستقراطى المفضل . وكانت الأحياء الشعبية تنتشر
في المناطق الناحية غرب وجنوب وشرق وشمال للمدينة أى في المناطق التي كانت
فيها النشاطات التجارية المختلفة أقل تطوراً والتي كانت تستقر فيها تجارة الجملة
للمنتجات الأولية للربطة بالريف والتي تحتاج لخلع فسيح ، وكذا للمهن أو
الحرف التي تحول دون سكنى الليسورين .

وكما كان للبنية الحضرية للقاهرة طابع منطقي إذا نظرنا إليها في مجموعها فإن
التغيرات التي سجلت داخل هذا التفاعل التلقائي الناتج من العلاقات الاجتماعية
والاقتصادية ترتبط بنظام منطقي محدد بالرغم من أننا نجعل الظروف الصحيحة التي
تحققت فيها هذه التغيرات ، كما أن صمت المصادر التاريخية عن هذا الموضوع علامة
واضحة على قلة اهتمام الناس في تلك الأيام بالشئون الحضرية ، وأبلغ الدلالة على ذلك
هو حال المدايع التي نشأت أول الأمر في منطقة حواري تقع خارج القاهرة
(الفاطمية) جنوب غرب باب رويلة وغير بعيد عن بركة الفيل ، وفي نارج لانعرفه
على وجه الدقة — والذي يمكن تحديد على وجه التقريب في حوالى منتصف القرن

السابع عشر — حتم نمو المدينة المتزايد نحو الجنوب مع الزيادة المضطردة في عدد « الكبار » الذين بدأوا يتوطنون حول بركة الفيل — حتم ذلك كله انتقال الأعمال — وخاصة المقلقة للراحة منها — من هناك واتجهت حركة « الدباغين » تجاه الطرف الغربى للمدينة بالقرب من باب اللوق في مكان يقدم فوائد متعددة : وجود السلخانات الكبيرة هناك ، وسهولة المواصلات مع بولاق مركز تجارة الجلود ، القرب من المياه حيث بركة السقاين وخليج المغربى والذيل . . . وقد تم هذا الانتقال بلا شك على شكل موجات هجرة من الدباغين وليس نتيجة لقرار نوعى من سلطات « البلديات » لكن المؤرخين يلزمون الصمت التام عن مثل هذا الانتقال الذى يشكك ولا ريب حدثاً هاماً في التاريخ الحضري للقاهرة .

وفي مقابل ذلك فإن انتقال صناعات وتجارات البارود (البارودية) قد تم نتيجة لأحداث مدوية سجلها المؤرخون ، ففي القرن السابع عشر كان (البارودية) يقيمون غير بعيد من باب زويلة وجامع للتؤيد في حى الباسطية وهى المنطقة التى كانت تقع على حدود المدينة لكنها الآن تقع في القلب . ومن الواضح أن توطن مهنة كهذه — مع ما لها من أخطار واضحة — في منطقة مزدحمة أمر غير منطقي لحد بعيد . وفي عام ١٦٧١ شب حريق في محلات سوق البارود تسبب في خسائر فادحة وفي موت العديد من الضحايا كان من بينهم ابنة يوسف بك قائمقام ، وهنا أمر الباشا بنقل هذا السوق إلى المحمودية بجوار الرميطة وهو حى أقل ازدحاماً وقريب من القلعة ، ولكن ما أن أعيد بناء محلات الباسطية حتى عاد تجار البارود ليقوموا فيها بما أدى لراحة سكان الرميطة الذين لم تسكن في مجاورة أولئك التجار لهم ما يمكن أن يبعث على الطمأنينة . ولكن بعد ذلك بسنوات ، في عام ١٧٠٣ وبعد حريق ثان في البارودية تقرر نقل تجار وصناع البارود — نهائياً هذه المرة — إلى الرميطة ولكننا لانعرف أية سلطة على وجه التحديد هى التى اتخذت قرار الأبعاد هذه المرة .

خاتمة

إن ما يمكن أن نخرج به من دراسة للشا كل الحضرية — على وجه الخصوص —
بالقاهرة العثمانية هو قلة الاهتمام الذى كايولى حكام المدينة ومديرى البلديات بها
بصفة عامة إلا عندما يصل الأمر حداً يهدد باضطراب النظام . وفى الواقع ، فمن
هذه الزاوية نفسها — فى غالب الأحيان وعن طريق القمع على الدوام — كان
من الواضح أن السلطات العثمانية لاتمس شئون البلديات إلا عندما يتهدد القاهرة
خطر مدوس تفجر نتيجة لإهمال طويل وليس بدافع الاهتمام الحقيقى والجاد بهذه
الأمور .

إن هذا الخواء التام ، بالإضافة إلى الغيبة التامة لأى تنظيم « محسوس »
للبلديات يفسران تلك الفوضى التى تنضج فى تفاصيل مدينة القاهرة وعلى وجه الخصوص
فى تفتت شبكة الطرق والشوارع ، ومع نقص الاهتمام هذا أو بالأحرى فى هذا
المعجز البادى من السلطات السياسية فإن أى تنظيم شعبى لم يكن فى حال تمكنه من
القيام بهذا لدور فى شئون البلديات ، لا الطوائف الحرفية التى كان نشاطها المهنى
يخضع لحد ما لإشراف الحكام ولا الأحياء التى لم تسكن لحياتها مميزات الحياة العامة
الحقة . لقد كانت الطوائف والأحياء (الحارات) تقوم فقط بدور الوسيط بين
السلطة والرعية .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للأمور فى مجموعها ، فإن القاهرة تكشف عن نفسها
كمدينة ذات بنية ملتحمة نسبياً . لقد فقدت بصفة عامة ذلك التنظيم الصارم الذى
كانت عليه عند نشأتها ، لكن الأمثلة على تدخل متحرر وواع من هذا النوع
من جانب السلطات كانت تقل شيئاً فشيئاً أثناء الحكم العثمانى ، ومع ذلك فثمة
توازن معين فى شئون البلديات وكان يتحقق تدريجياً مع هذا بتأثير التفاعلات
الذاتية للقرى المادية والبشرية التى كانت تمارس تلقائياً فعلها المؤثر فى هذا
المجال . .

— العنوان الأصلي للمقال هو :

Problèmes urbains et urbanisme au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles.

وفى الترجمة استخدمنا كلمة القاهرة (الفاطمية) فى مقابل كلمة Qahira بينما ترجمت كلمة Le Caire بالقاهرة فقط أحيانا وبالمدينة فى أحيان أخرى .

وقد قدم هذا البحث الى ندوة الفية القاهرة (أبريل ١٩٦٩) .

— ١

Jouvin de Rochefort, Le voyageur d'Europe, Paris 1684, 31-33.

I.M. Lapidus, Muslim cities in the Later Middle Ages. — ٢
Harvard, 1967, 78

R. Mantran, Istanbul, Paris, 1962, 123-177 — ٣

{ — انظر على سبيل المثال :

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Oxford,
1951, I, 277-278.

وكذلك :

G. BAER, Egyptian Guilds, Jerusalem 1964, 77—126.

BAER, 77—78. — ٥

٦ — ترقيم الطوائف هنا هو نفس الترقيم الذى اتخذناه فى الدراسة التى نشرناها فى مجلة Arabica VI—2, 1957 تحت عنوان : قائمة بالطوائف الحرفية فى القاهرة عام ١٨٠١ :

Une liste des Corporations de métiers au Caire en 1801.

أما الارشادات الطبوغرافية المعطاة (مثلا : : 6 H 276) فهى مأخوذة من شرح خريطة مدينة القاهرة ، كتاب وصف مصر .
(Etat Moderne) (Paris, 1812 II — 2, 591—657.)
ومن خريطة القاهرة الواردة بكتاب وصف مصر .

— ٧

Archives de l'Expédition d'Egypte, chateau de Vincennes
(Vincennes), B6, 10, 26 Octobre 1798.

٨ - عن أحياء القاهرة أنظر مقالنا : أحياء القاهرة الشعبية والحركات الجماهيرية التي قامت فيها - مجلة الطليعة القاهرة عدد يوليو ١٩٦٨ وهي ترجمة لمقالنا :

Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII
siècle

وقد نشر في :

Political and Social Change in Modern Egypt, Londres
1968, 104-116.

وانظر كذلك مقالنا عن الأحياء الأرستقراطية بالقاهرة في القرن
الثامن عشر - مجلة المجلة القاهرية ، مايو ١٩٦٩ .

- ٩

Niebuhr, voyage en Arabie, Amsterdam 1776, I, 88. Description,
Etat Moderne II—2 Jomard, Description de la ville du
Caire, 661 (Jomard). Sauvaire, Description de Damas, Paris
1894, 454, note 43. Pris d'Avennes, L'Art Arabe, Paris
1877, 80—81.

Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1798. — ١٠

Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1798 — ١١
Cautionnement des Cheikhs de quartier.

١٢ - كتبت أسماء الأحياء حسبما ورد بقائمة وصف مصر . أما وثائق
الأرشيف المشار إليها فهي وثائق المحكمة وهي مودعة حاليا بمحكمة
الأحوال الشخصية في شبرا وكذلك وثائق القلعة .

٣ - انظر كما سبق أن ذكرنا مقالينا عن الأحياء الشعبية (الطليعة
يوليو ١٩٦٨) وعن الأحياء الأرستقراطية (المجلة مايو ١٩٦٩) .

١٥ - انظر على سبيل المثال :

J. Coppin, Retation de voyages, Lyon 1686, 195 (1638), G.
Bremond, Viaggi, Rome 1679, 44 (1644); Thevenot, Rela-
tion d'un voyage, Paris 1664, 230 (1657); Jouvin de
Rocheport, 32 (vers 1670).

١٦ — أحمد شلبي : كتاب أوضاع الاشارة . مخطوط بجامعة ييل :
Yale, Landberg No. 3, 218 a-b.

١٧ — على سبيل المثال الـ ١٠ بارات التي دفعت لبواب حارة درب
الأحمر من تركة محمد العطار (وثائق المحكمة الشرعية — عسكرية سجل
٢٢١ ص ٣٤٤ سنة ١٧٩٢) .

١٨ — De La Croix, Ms. B.N. Paris, Mss français, Nouvelles
acquisitions, 4989, 73—74.

وانظر كذلك :

Jouvin de Rocheford, 32.

١٩ — انظر على سبيل المثال : الجبرتي . عجائب الآثار أجزاء ١٢
(ص ١٩٣) و ٣ (ص ص ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٢) و ٤ (ص ص ٧٠ ،
٢٢٣) . طبعة بولاق ، ١٢٩٧ هـ .

٢٠ — الاسحاقى : كتاب أخبار ، القاهرة ١٢٩٦ ، ٢٥٥ وابن أبى
السرو ، كتاب الكواكب . مخطوط .

B.N. Paris, arabe 1852, 38b.

٢١ — الجبرتي ج ١٢ ، ص ١٧ — وأرشيف دار الوثائق القومية .

٢٢ — الجبرتي ج ٣ ص ص ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ .

٢٣ — أرشيف المحكمة الشرعية (عسكرية) سجل ٢٠١ ص ١٨٠ ،
عام ١٧٧٧ وسجل ٢٢٨ ص ٩٩ سنة ١٧٩٨ .

٢٤ — الجبرتي ج ٣ ص ص ٤٥ ، ١٤٢ ، وكذلك :

Vincennes B 610, 31 octobre 1798.

٢٥ — الجبرتي ج ٣ ص ١٢٤٠ .

٢٦ — كتاب تراجم ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

٢٧ — كتاب نزهة الناظرين ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة . ص ١١٧٩
مختصر : مخطوط N.B. Paris . الجبرتي ج ١ ص ٢٩ .

٢٨ — S.J. Shaw, the Financial Organization of Ottoman
Egypt, Princeton 1962, 189—190.

J.J. Marcel, contes du cheykh el-Mohdy, Paris 1835, — ٢٩
III, 388.

٣. — القينالى : مجهوع لطيف ، مخطوط بغينا . الجبرتى ج ١ ص ص
٤٦ ، ٣٨٣ ، واج ٢ ص ١٠٧ .

٣١. — المقرئى : كتاب المواعظ . بولاق ، ١٢٧٠ هـ ج ٢ ص ١٠٣ .
وكذلك :

Marcel ; Contes... III, 384—345.

Lane ; Modern Egyptians, London 1954, 122

Shaw ; Financial ... 148

Shaw ; Ottoman Egypt, Harvard, 1964, 92

٣٢. — الجبرتى ج ٤ ، ٢٧٨ — ٢٨١ .

٣٣. — الجبرتى ج ٣ ، ٨ — ٩ .

٣٤. — الجبرتى ج ٤ ، ١٤٣ . وكذلك :

A. Paton ; A history of the Egyptian Revolution, London
1863, II, 324.

Shaw ; Ottoman Egypt, 92

٣٦. — الاسحاقى ، ٢٢٩ وابن أبى السرور ، ٢٨ والجبرتى ج ٣
ص ٢١١ .

Sauvaire, 432 — ٣٧

Lane 237 ; Robert Hay : Illustration of Cairo — ٣٨

London 1840 ; Description des Monuments du Caire, ^{خطوط}
1869, 30 ; G. Ebers, L'Egypte, Paris 1880, 357—358;
Creswell, the Muslim Architecture of Egypt, Ox-
ford 1952, I, 205.

٣٩. — على باشا مبارك : الخطط الجديدة ، بولاق ، ١٣٠٦ هـ ، ص ٣٨

٤٠. — ابن أبى السرور .

٤١ - الجبرتي ج ٣، ص ٧ .

٤٢ - Doguereau; Journal de l'Expédition d'Egypte, Paris
1904, 71. Vincennes, Mémoires Historiques 539,
Carnet de Kléber.

٤٣ - الجبرتي ج ١ ص ٧٩ .

٤٤ - ابن أبي السرور . الجبرتي ج ١ ص ٣٠ ، ج ٤ ص ٢٩٠ .

٤٥ - ثمة أمثلة كثيرة نذكر منها منزل السبت وسيلة ومنزل
الشبشيرى وزاوية عبد الرحمن كتخدا وبيت على كتخدا وبيت الكاشف
وقد أدى تراكم الأتربة أمام أبوابها وحتى بداية القوس التى يعلوها الى
سدّها نهالاً .

٤٦ - دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة رقم ٣٢٧،
٥ أكتوبر ١٧٤٦ . ابن أبي السرور ٧٩ ب الجبرتي ج ٤ ص ٨١ .

٤٧ - ابن أبي السرور ص ١٦٩ ١ . ايفليا جلي . سياحة نامة ،
ج ١٠ ، استانبول ١٩٣٨ ص ٣٨٢ ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة
محفظة ب ١، وثيقة ٣١٩ ، ٢٩ أبريل ١٧٢١ ، الجبرتي ج ٣ ص ١٩٤ ، ص ١٩٤٤ .

٤٨ - G. De Nerval : Voyage en Orient, Paris 1927, II, 158

٤٩ - انظر :

Paul Kahle; The Arabic Shadow play in Egypt, Jras,
1940, 20—34.

٥٠ - انظر مقالنا : عن السقاين فى القاهرة . مجلة المجلة
القاهرية - أكتوبر ١٩٦٦ عدد رقم ١١٨، ص ٣٦ - ٤٥ .

٥١ - الجبرتي ج ٤ ، ص ٨٦ ، ١١٦٦ .

٥٢ - Chabrol: Essai sur les mœurs (Description,
Etat Moderne, II, 2)]

Doguereau; Journal, 70. — ٥٣

وانظر كذلك : الجبرتي ج ٣ ص ٤٤ الذي يذكر في هذا الخصوص بيتا
بالغ الخبث لحسن العطار :

ان الفرنسيين قد ضاعت دراهمهم في مصرنا ، بين حمار وخمار

Chabrol, Essai, 425. — ٥٤

Nicolas Turc, Chronique d'Egypte, le Caire 1950 — ٥٥
45/31.

Parsons, Travels in Asia and Africa, London 1808, 320

٥٧ — الجبرتي ج ٢ ص ١١٣ .

Ph. Rhont, L'Egypte à petites Journées, Paris, 1910, 260 — ٥٨

Jomard, Ville du Caire, 767 — ٥٩

وانظر كذلك :

الجبرتي ج ٣ ص ١١٠ ، ١١٣ ، ١٦٣ ، ٢١١ و ج ٤ ص ٢١٤ .

٦٠ — الجبرتي ج ١ ص ٢٥ .

٦١ — القينالى ص ٧٣ ب .

٦٢ — الجبرتي ج ٣ ص ٢١ ، على باشا مبارك ج ٣ ص ٧٩٦٥ .

٦٣ — دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة ٣١٨ في
٢١ يولية ١٧١٨ .

Clerget, II, 22. — ٦٤

وكذلك : مخطوط اسماعيل الخشاب — المكتبة الوطنية
باريس ١٨٥٨ ص ٢٤ .

La Jonquière, L'Expédition d'Egypte, Paris, III, — ٦٥
380-381. Jomard, 674—675.

٦٦ — الجبرتي ج ٢ ص ١٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ .

٦٧ — الجبرتي ج ٢ ص ١٣٨ .

— ٦٨ Vincennes, B6, 132, 26 Juillet, 28 novembre 1800

٦٩ — الجبرتي ج ٢ ص ١٠٧ .

— ٧٠ Jomard, 731. Vincennes, B6, 132, 6 août 1800

٧١ — الجبرتي ج ٣ ص ص ٢٥ ، ٩٢ ، ١٦١ وكذلك :

Lane, Moderne Egyptians, 322 :

٧٢ — على مبارك ج ٣ ص ٨٣ وكذلك

Jomard, 580. Doguereau, 71.

٧٣ — على مبارك ج ٣ ص ٦٣ وكذلك :

Thevenot, voyages, II, 408

— ٧٤ J.J. Ampère, voyage en Egypte, Paris, 1881, 136

٧٥ — الجبرتي ج ٤ ص ٢٠١ — ٢٠٢ .

٧٦ — كتاب التراجم ص ص ٦٧١ و ٧٩١ وكذلك :

Niebuhr, voyage I, 156

وكذلك : أحمد شلبي ص ٢٤٤ ا والجبرتي ج ٢ ص ٧ .

٧٧ — عن رضوان بك انظر :

P.M. Holt, The Exalted lineage of Ridwân Bey (BSOAS, XXII—2, 1959, 221—230).

٧٨ — أحمد شلبي ص ٤٠ ا ، الجبرتي ج ١ ص ٣٠ .

٧٩ — انظر مقالينا عن الاحياء الارستقراطية وعن الاحياء الشعبية

وقد سبق توضيح ذلك .

٨٠ — أحمد شلبي ٢٤ ب ، ٤١ ا .